الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2018

الموضـــوع

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010–2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
عفاف بخليلي

الأستاذ المشرف:
صبرينة كردودي

السنة الجامعية: 2017–2018

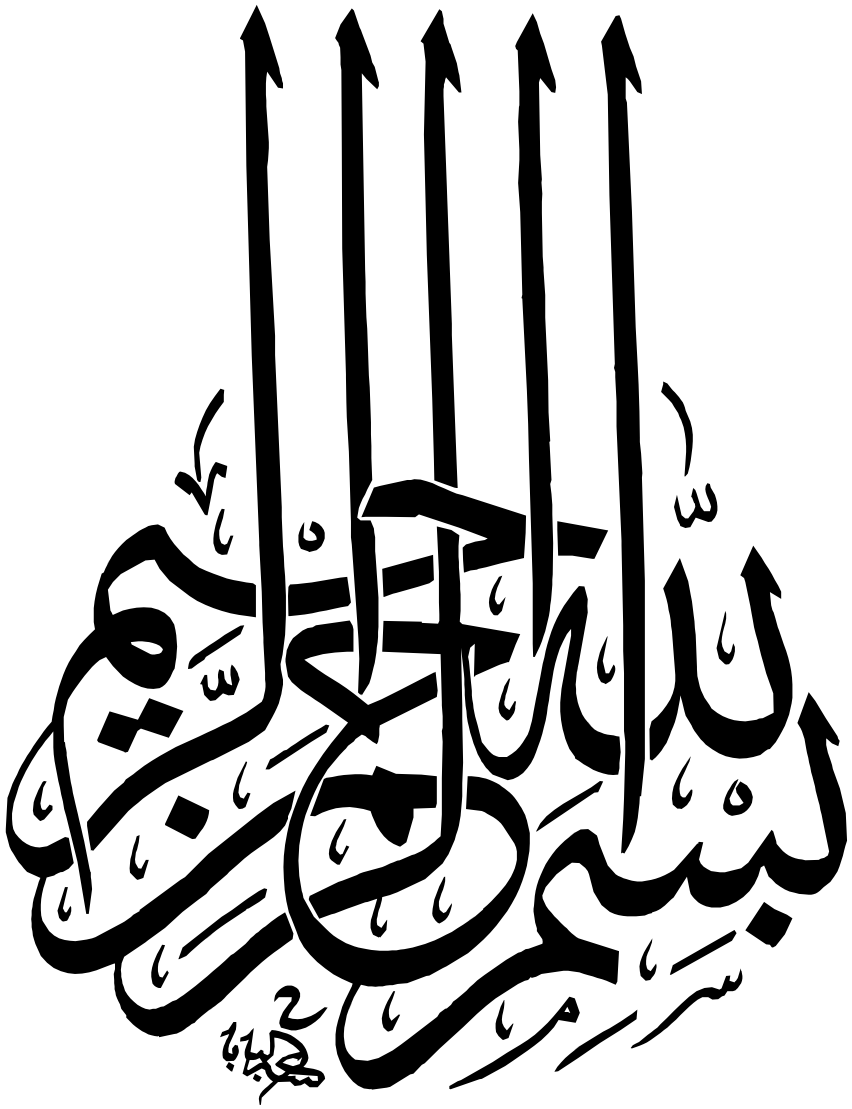
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعرفـــان

الحمد والشكر لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذه العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة **كردودي صبرينة** التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

كما نشكر لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة مذكرتي و نشكر كل طاقم الأساتذة المحترمين، وموظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من عمال الإدارة والمكتبة والذين ساهموا في إتمام هذا الانجاز.

الحمد لله الذي أعانني على هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى من كان سببا في نجاحي

إلى والدي ووالدتي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى إخوتي الأعزاء

إلى كل عائلتي سدد الله خطاهم

إلى كل أصدقاء وصديقات الدرب كل باسمه

إلى كل أساتذتي الأفاضل تقديرا واعترافا لهم بالجميل

إلى كل من ساندني بالكلمة الطيبة من بعيد أو قريب

الملخص:

من خلال دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى ترقية القطاع السياحية والنهوض به لاعتباره من أهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في تنمية الدول، و تعد عملية الاستثمار في القطاع السياحي على درجة عالية الأهمية فهو بمثابة القوة الإنتاجية في مجال صناعة السياحة من أجل تقديم أفضل الخدمات.

فالسياحة واحدة من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني للعديد من الدول لما توفره من فرص جديدة للتشغيل، وتنوع في مصادر الدول، وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وما تحققه من توازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما يسمح بدفع عجلة التنمية، كما يمكن أن يكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية المستدامة من خلال ترقية هذا القطاع السياحي.

وقد أظهرت الدراسة بأن الإمارات العربية المتحدة عرفت انتعاشا سياحيا هاما وهو ما تؤكده النتائج المحققة والاستراتيجيات التي عملت على نمو هذا القطاع بمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في شتى القطاعات المتعلقة بالسياحة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، السياحة، ترقية القطاع السياحي.

Abstract:

Through our study on foreign direct investment, which aims to promote the tourism sector and promote it to be considered as one of the most important economic sectors contributing to the development of the countries, and the investment process in the tourism sector is very important force in the tourism industry to provide the best services.

Tourism is one of the most important sources of income for the national economy of many countries due to new employment opportunities, diversity of country sources, increased GDP and the balance between different economic sectors. promotion of development, sustainable development through the promotion of this tourism sector.

The study showed that the United Arab Emirates has witnessed an important tourism boom, which is confirmed by the results achieved and strategies that have contributed to the growth of this sector by the contribution of foreign direct investment in various sectors related to tourism.

Keyword: Foreign direct investment, Tourism , Tourism sector promotion.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
فهرس الملاحق	
مقدمة	أ، ب، ج، د
الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر	1
تمهيد الفصل الاول	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	5
المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	6
المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته، دوافعه	8
المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	11
المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	14
المبحث الثالث: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر، مزاياه، عيوبه	17
المطلب الأول: محفزات المالية والتمويلية	17
المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر	19
المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	19
خلاصة الفصل الثاني	21
الفصل الثاني: أساسيات في الاقتصاد السياحي	22
تمهيد الفصل الثاني	23

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة	24
المطلب الأول: نشأة السياحة وتطورها التاريخي	24
المطلب الثاني: مفهوم السياحة وخصائصها	26
المطلب الثاني: أنواع السياحة	29
المبحث الثاني: أهمية السياحة، مقوماتها، السوق السياحي ومكوناته	38
المطلب الأول: أهمية السياحة	38
المطلب الثاني: مقومات الجذب السياحي	39
المطلب الثالث: السوق السياحي ومكوناته	41
المبحث الثالث: آثار السياحة	48
المطلب الأول: آثار السياحة على الجانب الاقتصادي	48
المطلب الثاني: آثار السياحة على الجانب الاجتماعي والحضاري	49
المطلب الثالث: آثار السياحة على الجانب البيئي	50
الفصل الثالث: استراتيجيات الإمارات العربية المتحدة في ترقية القطاع السياحي من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة	53
تمهيد الفصل الثالث	54
المبحث الأول: أساسيات حول دولة الإمارات العربية المتحدة	55
المطلب الأول: نبذة عن الإمارات العربية المتحدة	55
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة	56
المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات	62
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة	66
المطلب الأول: العوامل وراء نمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة	66
المطلب الثاني: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه في مختلف القطاعات	67
المطلب الثالث: المشاريع الاستثمارية في دولة الإمارات العربية المتحدة	71
المبحث الثالث: واقع وآفاق ترقية القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة	76
المطلب الأول: مؤشرات أداء قطاع السياحة في الإمارات	77
المطلب الثاني: المقومات السياحية في الإمارات العربية المتحدة	80
المطلب الثالث: الاستراتيجيات المتبعة من طرف الإمارات العربية المتحدة في تطوير السياحة	84

المطلب الرابع: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	88
خلاصة الفصل الثالث	89
خاتمة	92
قائمة المراجع	94
الملاحق	96

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور عدد السكان في الإمارات خلال الفترة 2010–2016	56
2	الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات خلال الفترة 2010–2016	57
3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات 2010–2016	58
4	نسبة التضخم خلال الفترة 2010–2016	59
5	الميزانية العامة لدولة الإمارات 2010–2016	60
6	الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة 2012–2016	61
7	سعر الصرف خلال الفترة 2012–2016	61
8	المالية العامة خلال عامي 2014–2015	62
9	تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للإمارات خلال 2010–2016	67
10	الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2010–2016	69
11	أهم الدول المستثمرة في الإمارات مابين الفترة يناير 2012–ديسمبر2016	71
12	أهم 5 شركات مستثمرة في الإمارات مابين يناير2012– ديسمبر 2016	73
13	عدد فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدولة موزعة حسب الإمارة عام 2016	74
14	فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدول موزعة حسب الجنسية عام 2016	75
15	يوضح تطور عدد المنشآت والغرف الفندقية خلال الفترة 2010–2016	77
16	يوضح تطور عدد السياح في الإمارات خلال الفترة 2010–2016	78
17	نزلاء الفنادق والشقق الفندقية حسب الأقاليم لعام 2016	78
18	تطور الإيرادات السياحية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010–2016	79
19	يوضح عدد الليالي التي يقضيها السائح في الإمارات العربية المتحدة	79

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	12
2	نسبة استقطاب الأنشطة الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2016	70
3	يوضح نسبة أكبر 10 دول مستثمرة في الإمارات العربية المتحدة عام 2016	72
4	يوضح التوزيع النسبي لفروع الشركات الأجنبية المباشرة حسب الإمارة لعام 2016	75
5	يوضح نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010–2016	88

فهرس الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
الملحق رقم (1)	نسبة استقطاب الأنشطة الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر	95

مقدمة

تمهيد:

شهد القطاع السياحي في الوقت الراهن نموا على نطاق العالم، فقد أصبح اليوم من أهم القطاعات الاقتصادية العالمية، ومن أبرز المظاهر الاقتصادية والاجتماعية الجديرة بالاهتمام خاصة من طرف دول العالم، والتي تحرص على تنميته وترقيته لاعتباره من أهم الأنشطة المساهمة في دعم اقتصاد الدول؛ فهو ثاني أكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث أن مستوى أداء القطاع السياحي يعتمد بشكل مباشر على زيادة الإنتاجية في القطاعات التي تتصل به والخدمات التي تتفاعل معه.

وقد نهضت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الماضية بالقطاع السياحي الذي شهد تطورا بارزا وازدهارا جعلها اليوم تحتل مكانة إقليمية وعالمية مرموقة، وهذا راجع لأهميته الاقتصادية في التنمية والتطور وقد أصبح صناعة قائمة بذاتها وبشكل مستدام تلبى من خلالها حاجة السياح وتحمي وتعزز في الوقت نفسه مستقبل نمو القطاع؛ وهذا نتيجة تفعيل الدولة للسياسات التي ساعدت على زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف المجالات المتعلقة بالسياحة نظرا للمناخ الاستثماري الذي تملكه دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث تتميز بموقعها الفريد والاستراتيجي الذي يحفز المستثمر الأجنبي على دخول سوق الإمارات، إضافة إلى مقومات النمو الاقتصادي التي تملكها الدولة وجودة بنيتها الأساسية الممتازة ذات الجودة الرفيعة، كما عملت التحفيزات المغرية الممنوحة للمستثمرين الأجانب من طرف دولة الإمارات العربية المتحدة والدعم الحكومي على جذب المستثمرين الأجانب من مختلف الجنسيات التي جعلتها تحضى بنهضة ثقافية وحضارية واقتصادية، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال وتحسين المهارات والخبرات جعلها من أكبر الوجهات الاستثمارية للنهوض بالقطاع السياحي وترقيته والرفع من قدرته التنافسية بين الدول.

الإشكالية:

مما سبق تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي:

كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016)؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما هي المرتبة التي تحتلها الإمارات العربية المتحدة في التصنيف العالمي من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة؟

2- هل تمتلك الإمارات العربية المتحدة مقومات ساعدت على ترقية القطاع السياحي فيها؟

3- ما هي نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة؟

4- هل نجحت الإمارات العربية المتحدة في ترقية القطاع السياحي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

الفرضية الرئيسية: ساهمت الاستراتيجيات التي وضعتها الإمارات العربية المتحدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية القطاع السياحي.

الفرضيات الفرعية:

1- تصنف الإمارات العربية المتحدة الأولى عالميا من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة.

2- ساعدت المقومات السياحية التي تمتلكها الإمارات العربية المتحدة في ترقية السياحة فيها.

3- تساهم السياحة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة.

4- نجحت الإمارات العربية المتحدة في ترقية القطاع السياحي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في أنه يسلط الضوء على القطاع السياحي وإمكانية أن يصبح بديل تنموي فعال، وموردا تمويليا هاما في الإمارات العربية المتحدة، التي تزخر بمقومات سياحية هائلة، وذلك بتدخل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعمل على تنشيط قطاع السياحة من خلال دراسة المؤشرات آداء القطاع السياحي؛ للوصول إلى معرفة الدور الحقيقي لهذا النشاط، كما تكمن أهميته في دراسة واقع الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي والاستراتيجيات الرائدة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

- الدور الفعال للقطاع السياحي.

- التعرف على القطاع السياحي وأهميته الاقتصادية.

- التوصل إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي.

- معرفة القطاعات التي تتصل وتتفاعل مع قطاع السياحة.

- نشر الثقافة السياحية في الدول العربية لأنها شرط ترقية قطاع السياحة.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

- صلة الموضوع باختصاص الدراسة الاقتصاد الدولي.

- يمثل قطاع السياحة مصدرا حيويا ومتجددا يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادي.

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة.

- رغبتنا في التعرف على واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر و القطاع السياحي.

- نمو التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الإمارات العربية المتحدة.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا حول موضوع دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي؛ على المنهج الوصفي، والمنهج هو الإحصائي ، وذلك بالتطرق للاستثمار الأجنبي المباشر و استراتيجيات حول القطاع السياحي، كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي التحليلي وذلك بالاعتماد على مختلف الإحصاءات الصادرة عن البنك الدولي، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، صندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **الحدود الزمنية:** تمتد فترة الدراسة بشكل رئيسي بين (2010-2016).

الدراسات السابقة:

يمكن إدراج بعض الدراسات التي تم الإطلاع عليها ومنها:

1) "بوزاهر نسرين" بعنوان "ترقية العرض السياحي الوطني في ظل مشاريع التنمية المستدامة للسياحة _منطقة الزيبان_" مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة؛ حيث أشارت الطالبة في دراستها للتركيز على مفاهيم العرض السياحي بهدف تحديد أبعاده ومكوناته، كما قامت بتحليل جملة من المؤشرات المتاحة على القطاع السياحي من أجل اقتراح سياسة سياحية تتوافق مع المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياحية لمنطقة الزيبان.
2) "سحنون فاروق" بعنوان "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر _دراسة حالة الجزائر_ مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف؛ في هذه الدراسة أشار الطالب إلى أهمية السياسات المالي والدور الذي يمكن أن تمارسه في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى فعالية السياسة المالية متمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3) فاطمة فرج سعد "الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية _دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق_ ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط؛ في هذه الدراسة قامت الباحثة بدراسة المقومات السياحية وكيفية تحقيق التنمية المستدامة من خلال وجود بيئة استثمارية ملائمة له تشجع على الاستثمار.

أما بالنسبة لبحثنا هذا سنقوم بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في ترقية قطاع السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أي مدى مساهمة المقومات السياحية في ازدهار وترقية وتطور القطاع السياحي.

خطة البحث

حتى يتم الإلمام بالموضوع يتطلب هيكلة البحث وفقا لثلاث فصول:

الفصل الأول: تناول هذا الفصل إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يحتوي ثلاث مباحث أوله يحتوي على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، والثاني حول أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته، ودوافعه، والمبحث الثالث يحتوي على محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر، مزاياه وعيوبه.

الفصل الثاني: يتناول هذا الفصل أساسيات في الاقتصاد السياحي، حيث يحتوي على ثلاث مباحث أوله يحتوي على مفاهيم عامة حول السياحة، أما الثاني حول أهمية السياحة، المقومات السياحية، والسوق السياحي.

الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل دراسة تطبيقية حول استراتيجيات الإمارات العربية المتحدة في ترقية القطاع السياحي من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تناول ثلاث مباحث يحتوي أوله على أساسيات حول دولة الإمارات العربية المتحدة، والمبحث الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة، أما المبحث الثالث فكان حول واقع وآفاق ترقية القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الأول:
إطار نظري
للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقي الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما بالغا من طرف الكثير من الاقتصاديين خاصة في السنوات الأخيرة؛ حيث يعتبر من القضايا الجوهرية والحديثة التي تشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع لمزاياه المتعددة في مجالات الحياة المختلفة، لذا فقد اتجهت مختلف الدول المضيفة خاصة النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث اتجهت العديد منها إلى تحرير اقتصادياتها والانفتاح على العالم الخارجي، وذلك نظرا لأهميته في تحقيق تنمية الاقتصاد، إضافة إلى كونه وسيلة تمويل دولية فعالة.

وعليه سوف نتطرق إلى دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته، دوافعه.

محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر، مزاياه، عيوبه.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد استحوذ موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من الدراسات والنقاشات الاقتصادية؛ التي ابتدأت في الستينيات من القرن العشرين ولازالت مستمرة لحد الآن، ولقد أعطيت له أهمية كبيرة من طرف الدول النامية لاعتباره من أكثر الاستثمارات تفضيلا، لهذا سوف نعرض في هذا المبحث المفاهيم المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته، وإلقاء الضوء على خصائصه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف نظرة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من المفاهيم: أولهما مجموعة مفاهيم المؤسسات والهيئات الدولية، ومجموعة مفاهيم بعض الباحثين الاقتصاديين.

الفرع الأول: مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المؤسسات والهيئات الدولية:

1/ مفهوم صندوق النقد الدولي (FMI):

قام صندوق النقد الدولي بإعطاء مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم، وفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال من عدد الأصوات فيها، تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في الإدارة[1].

2/ مفهوم المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

عرفت المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر: أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد أخر (البلد المضيف) قصد إدارته.[2]

3/ مفهوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 33

[2] مسعداوي يوسف، **دراسات في التجارة الدولية**، درا هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص 206.

التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب.[3]

4/ مفهوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE):

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر أنه: كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة، كل تجمع مؤسساتي يعتبر مستثمرا أجنبيا يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار الأجنبي في بلد آخر فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة تقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي[4].

5/ مفهوم المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني):

يعرف المشرع الجزائري بمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 03 يوليو 2001 المتضمن قانون المناجمنت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه[5]:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

الفرع الثاني: مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الباحثين الاقتصاديين:

1/ نزيه عبد المقصود مبروك:

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّه "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، الثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع"[6].

---

[3] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، الطبعة 4، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 19

[4] نعيمة أوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر(1998-2005)**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص 11

[5] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص21

[6] نزيه عبد المقصود مبروك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 31

2/ عبد السلام أبو قحف:

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه :ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[7].

3/ رايموند برنالد:

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك بمساهمة رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر[8].

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: آلية يمكن للمستثمرين من خلالها الدخول إلى سوق خارجي والاستفادة من الفرص والموارد التي لم يمسها[9].

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

في ضوء المفاهيم السابقة التي تطرقنا إليها للاستثمار الأجنبي المباشر تبرز لنا أهمية هذا الاستثمار بالنسبة للدول كالتالي:[10]

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تمتلك أي مداخيل من مصادر طبيعية واقتصادياتها تعتمد على الاستدانة من العالمي الخارجي فقط.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لإتاحة الفرصة لتحقيق درجة أكبر من التحكم والسيطرة على تسويق المنتج.

[7] ق طالم علي، مرجع سابق، ص 4

[8] نعيمة أوعيل، مرجع سابق، ص 12

[9] Toriana scheidhofer, the opportunities and challenges of foreign direct investment in the united arabemirates, submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of bachelor od science in bisiness adminisration, state university of new york, empire state college, 2017, p6

[10] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، 51/50

- بالنسبة للدول التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها؛ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدرا من مصادر معالجة هذا الخلل من خلال العملة الصعبة التي يوفرها.
- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة القدرة التصديرية لاقتصاديات الدول المضيفة.
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور حيوي في دعم وتنمية الاستثمار الخاص المحلي.
- الاستثمارات الأجنبية تلعب دورا مهما في الرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف، ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات.
- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتركة له وللدول المضيفة، سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها، أو مقابل تحقيق أرباح

بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد.

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد خصائص هذا النوع من الاستثمار مميزة له عن باقي أنواع الاستثمار وهي تسوغ الاتجاه الدولي المتسارع إلى الأخذ به، فهو يمتاز بأنه طويل الأجل، وبسعيه للملكية الكاملة أو الجزئية للمشروع الاستثماري، إذ تتاح له مراقبة المشروع وإدارته وتوجيهه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يمكن تجزئته وقد يكون إنتاجيا أو خدميا أو تمويليا، وتتمثل أهدافه بتحقيق أرباح ومكاسب لرأس المال والإنتاج فترة طويلة، ولا يقتصر أثره على الدول المصدرة له بل يتعداه إلى الدول المستضيفة بخلق روح المنافسة بينها، فضلا عن نقل التكنولوجيا والخبرات والتقنيات الحديثة إليها، ويلعب دوره في تطوير سوق السلع والخدمات، وقد يؤدي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال ما قد يقوم به المستثمر الأجنبي من رصف للطرق المؤدية إلى مشروعه وتمهيدها وتوصيل ومد شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وتوسيع نطاق السوق المحلية فضلا عن فتح آفاق جديدة أمامها، وقد تؤدي مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى توفير السلع الاستهلاكية بمستوى جودة مرتفع وبأسعار أقل نسبيا من مثيلتها المستوردة[11].

ويمكن أن نوضح مجموعة خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:[12]

- انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدول المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي يشغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف.

[11] وطفة ضياء ياسين، **حماية حق الانسان في العمل في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص38

[12] كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تنافسية الاقتصاد الجزائري، شهادة ماجستير في التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010، ص 19.

- اقتران الاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات رؤوس الأموال فقط، وتقنيات الإنتاج ومهارات التسيير والخبرات الإدارية، كما تسمح هذه الاستثمارات بمشاركة رأس المال المحلي، إضافة إلى فوائد أخرى كتحفيز الكفاءات المحلية على العزوف عن الهجرة إلى الخارج بما يوفره لها من عرض وظروف العمل.
- تحقيق إرادات جبائية للدول المضيفة على نشاطات المشاريع الاستثمارية كما أنه لا يترتب عليها عبء ثابت في ميزان المدفوعات حيث يقتصر دخل المستثمر الأجنبي على الربح الذي يحققه وبالتالي فإن السداد مرتبط بربحية المشروع.
- تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة، وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة والمعرفة بهذه الأسواق.
- تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة والاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق، وقواعد الشراكة التي تقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتوج النهائي.
- قيام العديد من المؤسسات المستثمرة بإنجاز مشاريع قطاعات تلجأ من خلالها إلى التوظيف الكثيف للتقنيات الصناعية مستغلة في ذلك ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية مقارنة في الأسواق العالمية، أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث والتطوير.

المبحث الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته، دوافعه

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر واحدا من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي مثارا للاهتمام ليس فقط من قبل الدارسين والمحللين، بل أيضا من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي باعتباره ركنا أساسيا من أركان الحياة الاقتصادية وسبيلا مهما لا غنى عنه لتحقيق أدنى درجات التطور والتنمية الاقتصادية، كما ينطوي تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بشكل عام في البحث عن دراسة العوامل التي تدفع الشركات الأجنبية أو المستثمر الأجنبي على الاستثمار في دولة ما دون غيرها، والمضي قدما نحو تحقيق جملة الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تباين الخلفية الفكرية للكتاب والباحثين وبسبب تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الاستثمارات؛ وسنتطرق لهذه الأشكال على النحو التالي:

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض: استنادا لهذا النوع صنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مايلي:[13]

1) **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** ويهدف إلى استغلال الميزة النسبية للدول لاسيما الغنية بالموارد الطبيعية الأولية؛ كالنفط، الغاز، والمنتجات الزراعية فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العملة أو وجود عمالة ماهرة ورخيصة.
2) **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** يهدف هذا الشكل إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات المحلية أو الإقليمية خاصة تلك التي يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
3) **الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** يحدث هذا النوع بين الدول الغنية والأسواق الإقليمية المتكاملة مثل الاتحاد الأوربي أو شمال القارة الأمريكية، ويتم عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية.
4) **الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:** يتمثل بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، ويتم في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في الدول النامية أو المتقدمة لرغبتها في مضاعفة الربحية.

[13] عبد اللطيف شهاب زكري، الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي –دراسة عن اقليم كردستان العراق– ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 41 ، 2014، ص8

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لمعيار السيطرة والتحكم في الاستثمار: وهو من أكثر الأنواع شيوعا في البلدان المتلقية له، ويقسم إلى الأنواع التالية:[14]

1) الاستثمار المشترك:

وهو استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة في رأسمال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة، ويتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معينا، كما أنه يحقق فائدة كبيرة لأطرافه، وتنشأ عن مساهمة شريكين على الأقل في الاستثمار، أي أنه يتم بين طرفين أحدهما محلي (وطني) والآخر خارجي (أجنبي) عن البلد، ويكون التسيير مشترك في إدارة المشاريع بين الجهة المستثمرة الأجنبية والجهة المحلية حسب الاتفاق، وبالتالي يكون اتخاذ القرار مشترك بين الجهتين مما يتضمن مصالح كل طرف.

2) الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

في هذا النوع منن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي، وبدءا بالمشروع ذاته إلى الإدارة والتسيير، دون تدخل من الدولة المضيفة، وتقوم هذه الطريقة في الأصل بناء على عملية نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين أو بعبارة أخرى نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل، إذ تتخوف كثيرا الدول المضيفة من هذا النوع من الاستثمارات، كونه يجلب معه التبعية الاقتصادية، والهيمنة على القرار السياسي للبلاد.

وتحصل الشركات متعددة الجنسية على الملكية الكاملة للمشروع في البلد الضيف بأحد الطرق التالية:

- بناء مشروع جديد تماما.
- شراء مشروع قائم بالفعل.
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل، ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تمتلك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد.

3) الاستثمار في المناطق الحرة:

هو شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي الذي يكون بعيد عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة، ويكون الهدف الأساسي لإنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية وقطع أراضي بأسعار منخفضة.

[14] كاكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 27/26/25

4) مشروعات أو عمليات التجميع:

في هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتركيب وتجميع منتوج سبق صنعه في البلد الأم سُوِق بعلامة أخرى أو بنفس العلامة؛ انطلاقا من أسواق البلد المضيف إلى الأسواق الدولية، أو يقوم المستثمر الأجنبي بمد البلد المضيف بتكنولوجيا وأسرار تركيب المنتج مقابل نسبة من الأرباح متفق عليها سابقا.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

ترتبط محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم بالعوامل التي تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة، وتتسم تلك المحددات بأنها خارجة عن سيطرة الدولة المضيفة، وسنتناول في مطلبنا المحددات التالية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المتعلقة بالمستثمر الأجنبي:

تجدر الإشارة إلى أن هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة، والتي نتناول أهمها فيما يلي الأنواع التالية:[15]

1. **معدل العائد على الاستثمار:**

يعتبر أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه للاستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى، وتشير أحد الدراسات إلى أن المشروعات الاستثمارية ذات العوامل المتقلبة تكون أكثر عرضة للتأجيل، وأن الغالبية العظمى من الشركات تأخذ في الاعتبار عوامل المخاطرة في تحديد اتجاهات استثماراتها الأجنبية.

2. **سعر الفائدة:**

هو من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، حيث يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعا، والهدف وراء تحرير أسعار الفائدة والوصول بها إلى أسعار فائدة حقيقة موجبة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي أن هذه الأسعار المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس من المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية.

[15] فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربي- الواقع والتحديات- (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2008، ص11

3. التسويق:

يلعب دورا مهما الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسية على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة بكفاءة عالية، وتنويع منتجاتها.

4. تكاليف الانتاج:

يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج.

5. التكنولوجيا:

يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدراتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم:

يمكن أن نوجز أهم المحددات للدول الأم للشركات متعددة الجنسيات كالتالي:[16]

- رغبة الدول الأم في السيطرة والهيمنة على الدول المضيفة من أجل توجيه قرارها السياسي.
- رغبتها في خلق فرص عمل لعمالتها خارج حدودها.
- نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية، حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها، وبالتالي يسهل احتوائها.
- فتح أسواق جديدة من أجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية.
- تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدول الأم.
- تقوم الشركات متعددة الجنسية بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض، أو المساعدات، حتى تتم عمليات الاستيراد والتصدير بينهما.
- معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار.

[16] كاكي عبد الكريم، مرجع سابق، ص65

الفرع الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة:

ينطوي تصنيف محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة على ثلاثة أنواع هي: محددات إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمحددات المتعلقة بتيسير الأعمال، والمحددات الاقتصادية، ويحتوي كل نوع مها على عوامل فرعية مؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكما موضح في الشكل الآتي[17]:

الشكل (1): يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

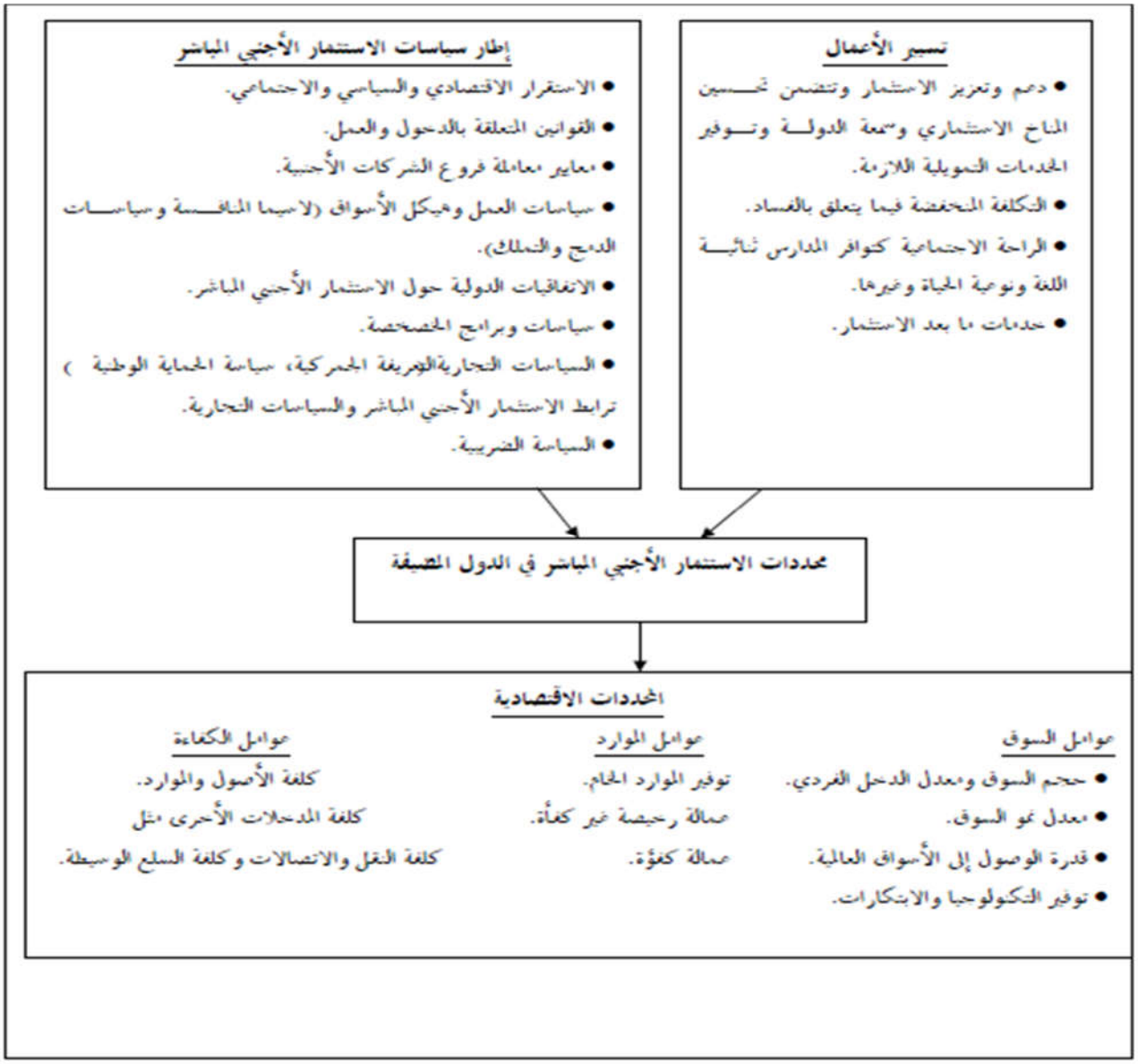

[17] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص68

من خلال الشكل (1) يمكن أن نبين ثلاثة محددات رئيسية لها علاقة بالبلد المضيف وتتمثل في:[18]

1/التسهيلات لتيسير وإدارة أعمال المستثمرين: والتي ترتبط بحوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية، والتقريب الذاتي (التآلف مع اللغة والثقافة المحلية)،

كما تشمل التدابير التي تأخذها الدولة المضيفة لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب، وتتمثل هذه الجهود بتشجيع الاستثمار وإعطاءه الحوافز المناسبة وخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، والحد من الفساد المالي والإداري، وتحسين الكفاءة الإدارية، وتوفير المرافق العامة والقضاء على البيروقراطية المنتشرة في الأجهزة الحكومية، كما أن خلق جهاز إداري كفء متخصص بأمور الاستثمار وخصوصا فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة والترويج يعد مطلب أساسي لتحقيق مناخ استثماري وإداري ملائم.

2/ في إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر: والتي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كالاستقرار السياسي، حيث أنه كلما كان مناخ الاستثمار السياسي للبلد مستقر كلما وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها على زيادة استثماراتها.

كما أن القوانين والتشريعات؛ مهما بلغ من التطور والشمولية في الضمانات التي تعطيها للشركات الأجنبية، فإنها تكون بذاتها لتشجيع المستثمرين الأجانب وجذبهم للاستثمار في البلد المضيف، ذلك أن هذه القوانين هي بمثابة أعمال تقوم بها الدولة ممثلة سلطتها التشريعية، وتحكمها ظروف ومتغيرات داخلية مرتبطة بالبلد المضيف، ثم إنها عرضة للتغير أو حتى الإلغاء من قبل الدولة و بإرادة منفردة، مما يضع المستثمر الأجنبي في وضع حرج ويخضع استثماراته لمتغيرات داخل البلد المضيف ليس له السيطرة عليها، لذا تسعى الشركات الأجنبية إلى الدخول في اتفاقيات دولية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

3/المحددات الاقتصادية: يعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين، ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلائم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية، ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي وإنما التصدير للأسواق الخارجية.

كما أن توفر المواد الأولية بأنواعها المختلة وإمكانية استغلالها وإدخالها في عمليات تصنيعية مختلفة هو العامل الأساس في تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلدان النامية.

[18] عبد الرزاق حمد حسين، مرجع سابق، ص 72/69

وما يتعلق بالكفاءة هي أن تسعى الاستثمارات إلى تخفيض كلف عملياتها الإنتاجية وزيادة مستوى الأرباح وذلك باستخدام أساليب تكنولوجية متقدمة والاستفادة من الابتكارات العلمية الحديثة.

إن توفر الموارد الطبيعية وبأسعار مناسبة وبكفاءة عالية لا يكفي وحده لتبرير تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، اذ لابد أن يتكامل هذا العامل مع العوامل السابقة من أوضاع سياسية مستقرة وأداء اقتصادي ومالي سليم، وقوانين وتشريعات ملائمة لتحقيق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب و استقبال هذا المستثمر، و نعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:[19]

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي:

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

1/ طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تلاقي الإخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.

2/ زيادة العوائد: دون زيادة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير، أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج، وهذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتدفق العائد ويفقد جاذبيته.

3/ زيادة المبيعات: مهما كان كبر حجم سوق دولة ما، فإنه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للتصدير تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود سابقة الذكر.

---

[19] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري 1996/2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2008/2007، ص56/53

4/ تخفيض المخاطر: يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

5/ تحسين الموارد وضمان توفيرها: قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد؛ تقوم الشركة المستوردة بإنشاء لها فروع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية وتشريعات البلد المضيف للاستثمار.

6/ الاستفادة من المزايا المكانية: التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج أو انخفاض معدلا الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

7/ حماية أسواق المستثمرين والرغبة في النمو والتوسع: يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك، فهم إن سبقوهم إلى هذه الأسواق سوف يغلقونها في وجوههم.

8/ السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة: تهتم الدول التقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية.

الفرع الثاني: دوافع الدول المضيفة

يعود سبب تنافس الدول على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أسباب عديدة أهمها:

1/ سد فجوة الادخار_الاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر، الإعانات، والمنح والقروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها؛ الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي يتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشر.

2/ تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل التخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

3/زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وإقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية؛ الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد

المضيف لهذا الاستثمار. وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

4/ الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية وتجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة.

5/ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتي للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية وإمكانية استغلال أكبر قدر ممكن منها.

6/ تخفيض مستوى البطالة: إن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض من معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار.

7/ نقل التكنولوجيا: من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما والنامية، حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث وطرقه التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة.

المبحث الثالث: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر، مزاياه، عيوبه

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية، لإدراكها للمزايا التي يمكن أن تجنيها من هذا النوع و المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، و لكن بالمقابل لا يعني ذلك انه يخلو من العيوب التي يمكن حدوثها والتي سنتطرق إليها في مبحثنا هذا ولكن بعد تحديد جملة المحفزات التي تقدمها الدول المضيفة.

المطلب الأول: محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدول المضيفة إلى جذب المستثمرين الأجانب لقيام بمشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط؛ وذلك بتقديم العديد من المحفزات والتسهيلات وليس فقط الدول المضيفة بل وحتى الدولة الأم تمنح الكثير من المحفزات والتسهيلات لتشجيع شركاتها على التوجه إلى الأسواق الأجنبية ومن هذه المحفزات:

المحفزات المالية والتمويلية:

تلعب محفزات الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي المباشر دورا محدودا في جذب الاستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تُمنح هذه المحفزات لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، وتتمثل هذه المحفزات في:[20]

1/ المحفزات المالية: وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبة الاستثمار، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، والحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة، بالإضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة العامة على الدخل.

2/ المحفزات التمويلية: تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويقية المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغيير أسعار الصرف، أو المخاطرة غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

[20] مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، والعلوم التجارية، جامعة الجزائر ، 2005، ص 17

3/ المحفزات الأخرى: هناك عدة حوافز أخرى لا تقل أهمية عن سابقيها نذكر منها:

أ **حجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادي**: يعتبر حجم السوق من أهم العوامل المؤثرة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع والذي يعبر عنه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل يجعل الشركات الأجنبية تسعى إلى استغلال فرصة سعة هذا السوق باحتلال مكانة إستراتيجية فيها من أجل تغطية الطلب المحلي أو التصدير إلى الأسواق المجاورة، وكذلك الشأن بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي فهي شديدة الحساسية اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فكلما كان النمو الاقتصادي يشهد تطورا وتساهم قاعدة الانتاج المحلي في ارتفاعه كلما كان ذلك مشجعا، لأن الاستثمارات الأجنبية تميل إلى أن تتبع النمو لا أن تقوده.

ب **سياسات اقتصادية كلية مستقرة**: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة من العوامل التي تؤثر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن تحقيق الاستقرار الداخلي مقاسا بمعدل التضخم أو عجز الميزانية أو عرض النقود وكذلك الاستقرار الخارجي مقاسا بعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ، يساعد في وضع الرؤية للمستثمرين الأجانب ويسهل عليهم الاستثمار على أحسن وجه.

ج **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار**: يعتبر كذلك وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار من العوامل التي تشجع على قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الإطار التشريعي لا يمكن أن يتحقق إلأ من خلال:

- وجود قانون موحد للاستثمار الأجنبي للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية الاستثمار.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

د **بنية أساسية مناسبة**: إن وجود بنية أساسية مناسبة عامل مؤثر على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إذ أن توفر خطوط النقل الحديثة وكثافتها بالإضافة إلى وجود شبكة اتصالات متطورة يسهل للمستثمرين الأجانب عملية التواصل داخل الدول وكذلك العالم الخارجي.

هـ **مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطور التكنولوجي**: لابد من الاهتمام بالعنصر البشري وإشراكه بأكبر قدر ممكن والاستثمار فيه، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل التي تؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى العنصر البشري لأن ارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب والتكوين المهني يزيد من مهارة العمالة؛ وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية لذا

فإن العمالة المؤهلة والمدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كما يعتبر الاستثمار المحلي المزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار وتوفير مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

تتنافس معظم الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة، حيث تكمن مزاياه فيما يلي:[21]

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر للتمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية خاصة محدودة الدخل من مصادر طبيعية واقتصادية.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية بمختلف جوانبها اقتصادية كانت أم اجتماعية من أهمها تقليص حجم البطالة.
- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الاستثمار المحلي وخلق روح المنافسة بين الشركات المحلية.
- زيادة الإنتاج الموجه للتصدير وتلبية احتياجات السوق وفتح أسواق محلية جديدة الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المنافسة بين الشركات المحلية والحد من الاحتكار.
- يضمن إمكانية زيادة الكفاءة للموارد المحلية وتشغيل الموارد المعطلة.

المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا أن عددا غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقة تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحبها الاستثمارات منها[22]:

- إن الشركات العابرة للقارات نحو معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج؛ خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلى، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا ما ينعكس على ميزان المدفوعات.

---

[21] حمزة محجوبي، فطيمة ميهوبي، **التفاعل الديناميكي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر – دراسة قياسية للفترة الممتدة بين** 1989و2015، المؤتمر الدولي العلمي المحكم الثاني تحت عنوان: **أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة**، جامعة عمار ثلجي ، الاغواط، الجزائر، سنة 2015، ص5

[22] صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر**– مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، والعلوم التجارية، المدرسة الدكتاتوري للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، سنة 2013/2012 ص 29

- لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبر الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار.
- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلف ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.
- تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية، او تكاليف البحث والتطوير هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة له.
- قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعية الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا ما لا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيماوية، الصلب، الإسمنت، ...

خلاصة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتعطي صاحبها حق التملك وإدارة المشروع الاستثماري، حثت شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثروة الصناعية، ثم شهد تراجعا خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك ، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، حيث اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا تزال تعاني من مشكلة المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لانتعاش اقتصادياتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثاني:
أساسيات في الاقتصاد السياحي

تمهيد:

يلعب قطاع السياحة دورا مهم ورئيسيا في دعم حركة النشاط الاقتصادي؛ باعتباره قطاعا حيويا يساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام ومن ثم دعم معدلات النمو وازدهار النشاط الاقتصادي خصوصا لما يشمله من جوانب وأنشطة عديدة يكون لها الاستفادة الكبيرة من رقي وتطور هذا القطاع، ومن ثم التأثير إيجابيا على حركية الاقتصاد، حيث تشكل السياحة حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية بحد ذاتها وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب.

حيث سنحاول في هذا الفصل أن نعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالسياحة وأساسياتها من خلال المباحث التالية:

مفاهيم عامة حول السياحة.

أهمية السياحة، مقوماتها، السوق السياحي ومكوناته

آثار السياحة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة

أصبحت السياحة في عصرنا الحالي غذاء للروح والترفيه عن النفس ويجب أن يتمتع بها أو يمارسها كل إنسان مهما كان عمله، ويختلف مدى تأثير الإنسان بالسياحة بنوعية العمل الذي يمارسه أو بطبيعة البيئة التي يعيشها ووقت الفراغ المتوفر لديه، وفي هذا المبحث تم تسليط الضوء على أهم المفاهيم السياحية، انطلاقا بالتطور التاريخي الذي مرت به السياحة، منذ العصور القديمة إلى غاية العصور الحديثة، وكذلك أهم أنواع السياحة.

المطلب الأول: نشأة السياحة وتطورها التاريخي

لقد عرفت ظاهرة السياحة منذ القدم إلا أن حركة الانتقال في فجر التاريخ كانت بسيطة وبدائية، ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في العصر الحديث صناعة لها أسس وقواعد واهتمت بها الدول وسعت إلى تفهم أسرارها والعمل على تنميتها، حيث سنستعرض بصورة مختصرة مراحل تطور السياحة وهي:

1) مرحلة ما قبل التاريخ:

تتميز هذه المرحلة الحضارية بقدرة الإنسان على معرفة الطرق بدرجات متباينة من حيث السمات والتوزيع الجغرافي، مما أسهم في سهولة السفر والترحال للأغراض المختلفة، حيث كان الترحال في هذه المرحلة جزءا لا يتجزأ عن حياة الإنسان، فرضته الطبيعة من خلال حاجاته الضرورية، ومع التطور الدائم لحياة الإنسان وتزايد احتياجاته اضطر إلى السعي لإيجاد صلات بين تجمعاته التي تفرقت في أرجاء الأرض لاستكمال ما ينقصه[1].

ولا شك أن نشاط رحلات الترويح والسياحة خلال المرحلة الحضارية القديمة أنها ترتكز على ما يلي:

أ/ تحقيق فائدة: كانت عبارة عن خلق علاقات متبادلة بين القبائل والدويلات المختلفة التي تكون أحيانا متجاورة وقد تكون بعيدة، وكان هذا التفاعل له تأثير عميق في مصير الأقاليم المتجاورة من حيث التجارة والحرب وكذلك كان حافز الكسب كبير للتجار إلى القيام برحلات بعيدة بحثا عن السلع النادرة[2].

ب/ حب الاستطلاع: أدى هذا الدافع لدى الناس بمعرفة عادات وتقاليد الشعوب الأخرى إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف على عادات وطرق معيشة الناس، وتعتبر روايات السياح الأوائل مثالا على ذلك وأحيانا البرهان الوحيد المتوفر عن قيام دويلات ومدن عظيمة اختفت حاليا، لأن طبيعة الإنسان هو حب المعرفة والفضول إلى معرفته عادات وتقاليد الشعوب الأخرى[3].

---

[1] منال شوقي عبد المعطى أحمد، **جغرافية السياحة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011، ص 37

[2] ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، 2013، ص 14.

[3] مرجع سابق، ص15

ج/ الدافع الديني: لقد تبلورت بعض المعتقدات الدينية في ذهن الإنسان، ثم تطورت نتيجة ظهور الأديان وظهور الأنبياء وتم بناء المعابد والعتبات المقدسة حيث ظهر دافع لدى الناس للقيام برحلات مهما كانت بعيدة لزيارة العتبات المقدسة وخاصة في أثناء المناسبات الدينية لأداء الطقوس والشعائر الدينية، مما أدى إلى تطور حركة الأسفار بين الناس[4].

2) مرحل العصور الوسطى:

امتدت هذه المرحلة بين حوالي القرن الخامس ونهاية القرن الخامس عشر الميلاديين واتسمت هذه المرحلة بنشاط وتعدد الرحلات التي قام بها كل من الأوروبيون والعرب إلى جانب تعدد القوى في أنحاء العالم، وتباينت القواعد العلمية السائدة في كل منها، كما نجدها قد تباينت فيما بينها في درجة تحضرها كما تقطعت بينها الصلات لفترات طويلة، وكان لهذا أثره في ظاهرة السياحة والرحلة، وكان لكل من هذه النطاقات المتباينة هجراتها وغزواتها وتباينت في مدى الاستقرار والرفاهية، كما كانت لها حياتها الخاصة من الترويح والسياحة والرحلات للكشف والمعرفة، وكان للغزوات والحملات الحربية في تلك الفترة أثارها في تعريف الجماعات ببعضها وفي التعرف على مناطق جديدة وفتح طرق للاستخدام أو عرقلة الحركة والانتقال عبرها؛ وكان لظهور الإسلام دافع جديد للبحث الجغرافي أعطى للمعرفة الجغرافية دلالة أعمق وقد بعثت آيات القرآن الكريم الروح لدى العرب المسلمين على التعرف على هذا الكون وعلى الترحال والتنقل طلبا للرزق وللعلم، إضافة إلى ذلك أن فريضة الحج جعلت من كل مسلم يقدر على أدائها رحالة ولو مرة واحدة في حياته؛ وبالإضافة إلى الآثار الأخرى للحج فإنه قد أتاح لرجال العلم والدين فرصة للتعرف على أمم وشعوب مختلفة[5].

3) المرحلة الحديثة:

تمتد هذه المرحلة مابين القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر الميلاديين، وخلال هذه الفترة تأصلت فكرة السياحة بمفهومها الحديث؛ وهو السفر من أجل المتعة والراحة أو لأسباب أخرى سواء كانت دينية أم صحية، وصنفت في أوروبا خلال هذه المرحلة الرحلات السياحية إلى مستويين هما الرحلة أو السياحة الكبرى وهي التي يقطع فيها السائح مسافات طويلة ويعبر الحدود السياسية الفاصلة بين الدول، والرحلة أو السياحة الصغرى وهي تلك التي تقطع مسافات قصيرة وتقتصر على أقاليم محدودة داخل الدولة، ولذا شهدت هذه المرحلة أول دليل سياحي دقيق في العالم، ولقد اتسمت السياحة خلال هذه الفترة بسمتين رئيسيتين أهمها[6]:

- عصر النهضة واتساع حركة الكشوف الجغرافية الحديثة لإنحاء العالم.
- انتشار الثورة الصناعية والإصلاح الديني وثورة النقل مما أدى إلى اتجاه السياحة إلى اتجاهات أوسع وأشمل.

[4] نعيم الظاهر، **مبادئ السياحة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص13

[5] منال شوقي عبد المعطى احمد، مرجع سابق، ص، 38

[6] مرجع سابق، ص 42

فقد كانت السياحة خلال معظم فترات هذه المرحلة مركزا في معظمه على طبقة الأغنياء ورجال الدين والحكوميين والإقطاعيين.

4) المرحلة المعاصرة:

بدأت هذه المرحلة لتأصيل مضمون ومفهوم ظاهرة السياحة منذ بداية القرن العشرين، كنتيجة لاستقرار الأوضاع السياسية وازدهار الأحوال الاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسية لمعظم السكان بالعديد من أقاليم العالم، وبذلك أخذت السياحة بعدا جديدا في تلك المرحلة، حيث ظهرت النقابات العمالية التي ساهمت في إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالعاملين وحقوقهم في الحصول على إجازات مدفوعة الأجر، مما حدث تغيرا جذريا في مفهوم السياحة وأهدافها التي محورها الرئيسي هو البحث عن الاستجمام والاسترخاء والمتعة بكافة الوسائل وباستغلال كافة موارد البيئة التي تحقق هذا الهدف سواء كانت تتمتع بالمناخ الصحي المنعش[7].

المطلب الثاني: مفهوم السياحة وخصائصها

تعتبر السياحة من بين القطاعات الرائجة في عصرنا الحالي حيث أنها ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد، ولها عدة مفاهيم مختلفة اختارها علماء الاقتصاد والسياحة لتكون منطلقا لمعنى السياحة.

الفرع الأول: مفهوم السياحة ومكوناتها

أولا: مفهوم السياحة

ونستطيع أن نأخذ بعض النماذج عن مفاهيم السياحة من جانب آراء العلماء ومن أبرز تلك المفاهيم:

1/ عرف العالم الألماني جوبير فرولر السياحة بأنها: ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة، وإلى تغيير الجو، وإلى خلق إحساس بالفرحة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعة مميزة.[8]

2/ عرف روبرت لانوت السياحة بأنها: مجموعة العلاقات السلمية والرياضية الناتجة عن الاتصال بين الأشخاص الذين يزورون مكانا ما، وسكانه لأسباب أخرى غير الأسباب المتعلقة بالمهن.[9]

[7] منال شوقي عبد المعطى، مرجع سابق، ص 48

[8] أحمد صكوشي ، "أثر الأمن على التنمية السياحية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: **السياحة رهان التنمية المستديمة (دراسة تجارب بعض الدول)**، يومي 24-25 أفريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2012، ص 158

[9] نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 31

3/ عرف العالم النمساوي هيرمان فون شوليرون السياحة على أنها: الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة.[10]

4/ يعرفها الباحث هونزكيز على أنها: مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، ولم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي[11].

5/ عرفت الجمعية البريطانية للسياحة في عام 1976 على أنها: حركة موسمية قصيرة المدى إلى المناطق السياحية بعيدا عن محل الإقامة والعمل الدائمين، وأنها تشمل الحركة لكل الأغراض فضلا عن زيارة اليوم الواحد والنزهات.[12]

6/ عرف محي محمد مسعد السياحة على أنها: ظاهرة إنسانية واجتماعية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر في فترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة بهدف السياحة الترفيهية، التاريخية، أو السباحة...[13]

من خلال التعريف الأخير نستنتج أن السياحة تقوم على **معايير محددة** لاكتمال هذا النشاط تتمثل في:[14]

- عملية الإنتقال: حيث يشترط في السياحة عملية الانتقال من مكان إلى آخر، إما فيما يتعلق بالمسافة الواجب قطعها ليعتبر الشخص سائحا، فهي تختلف من تعريف لآخر، وقد حددتها اللجنة السياحية الدولية ب 50 ميل.
- الهدف: ونقصد الهدف من الانتقال (السياحة)، هذا الهدف على أساسه يتم تحديد نوع السياحة.
- المدة: وقد حددتها التعاريف بأنها تزيد عن 24 ساعة، وتقل عن سنة، حيث أنها لو زادت السنة يمكن اعتبارها إما إقامة أو هجرة، أو غيرها، وإذا قلت عن 24 ساعة فهي ليست سياحة يمكن أن توصف بأنها مجرد نزهة.
- توفير الخدمات المتعلقة بالسياحة: ويمثل هذا المعيار في الحقيقة مكون من مكونات السياحة والذي لا يمكن قيامها إلا بتوفيره إذ أن غيابه سيؤدي إلى تراجع السياح عن زيارة ذلك المكان أو الدولة.

---

[10] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص 23

[11] مصطفى يوسف كافي، **جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية**، دار الحامد النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 17

[12] منال شوقي عبد المعطى أحمد، مرجع سابق، ص 13

[13] مسعداوي يوسف، "السياحة الصحراوية بالجزائر: مقوماتها وآفاقها المستقبلية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول **السياحة رهان التنمية المستديمة (دراسة تجارب بغض الدول)**، مرجع سابق، ص 275

[14] مصطفى يوسف كافي، **السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات والاتصالات وعولمة السياحة**، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 24

يمكن من خلال المفاهيم السابقة التوصل لمفهوم السائح الذي تطرقت إليه منظمة السياحة العالمية وهو: كل شخص يسافر خارج موطنه محل إقامته الأصلي لأي سبب من الأسباب غير الكسب المادي سواء كان داخل بلده "السائح الوطني" أو بلد أخرى "السائح الأجنبي" لمدة تزيد عن 24 ساعة.[15]

ثانيا: مكونات السياحة

مهما تعددت أنواع السياحة إلا أنها تتفق جميعها في عناصر سياحية ثلاثة، والتي تكون بالتالي المفهوم الواضح للسياحة لدى أي شعب من شعوب العالم وتتداخل نشاطات السياحة مع العديد من المجالات، وفي ما يلي المكونات الأساسية الثلاثة للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية للتخطيط وهي:[16]

- **السائحون:** وهم الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضيفة صاحبة المعالم السياحية وفقا لمتطلبات كل سائح.
- **المعرضون:** وهي الدول التي تقدم خدمة السياحة لسائحيها بعرض كل ما لديهم من إمكانات في هذا المجال تتناسب مع طلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة.
- **الموارد الثقافية (المعالم السياحية):** باختلاف أنواعها والتي تتمثل في أنواع السياحة وتقديم التعريفات المختلفة لها فنجد منها: السياحة البيئية، العلاجية، الرياضية، الاجتماعية، المغامرات، الفضائية، سياحة الآثار، التسوق، الشواطئ...

الفرع الثاني: خصائص السياحة

توضح لنا المفاهيم السابقة أن السياحة تشمل كافة الأنشطة التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسياح؛ فإن هذه المفاهيم تؤكد خصائص السياحة التالية[17]:

1) أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة.
2) نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.
3) مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو المكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

[15] محمد العطا عمر، صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية، الندوة العلمية بعنوان **أثر الأعمال الإرهابية على السياحة**، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، دمشق، سوريا، 2010، ص 10

[16] ابراهيم عليوات، السياحة في الدول العربية واقع وتحديات ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول: **السياحة رهان التنمية المستديمة**، مرجع سابق، ص 5-6

[17] سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر- **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد3، العدد 2، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2017، ص 4

4) السوق المستهدفة لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والانتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.
5) كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
6) أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف، أي أن هذا الأمر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.
7) عدم إمكانية إحتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

المطلب الثاني: أنواع السياحة

للسياحة أنواع مختلفة، حيث يمكن تصنيف أنواع عديدة منها وفقا لعدة أسس معينة ويختلف التصنيف من دولة لأخرى ومن أهمها:

أولا: تقسيم السياحة وفقا للغرض

تتأثر حركة السياحة بالغرض أو الهدف الذي يحمله السائح، فالرغبة لدى السائح تتولد لهدف ما او لغرض ما ودائما يسعى السائح إلى تحقيق هذه الرغبة أو الهدف ويبحث دائما عن برنامج سياحي معين أو سفرة سياحية تحقق له هذه الرغبة؛ ويمكن تصنيف السياحة وفقا للغرض إلى:[18]

1) سياحة قضاء الإجازات والترفيه.
2) سياحة لغرض العمل المؤقت.
3) سياحة الصحة والعلاج.
4) سياحة التعليم والتدريب.
5) السياحة الرياضية.
6) سياحة زيارة الآثار والأماكن التاريخية.
7) سياحة الهوايات.
8) السياحة الاجتماعية.
9) سياحة المؤتمرات والاجتماعات.
10) سياحة المشتريات.

[18] زيد منير سلمان، **أساسيات تنظيم الرحلات السياحية**، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 30-40

11) السياحة الدينية.
12) السياحة الثقافية.
13) السياحة لأغراض أخرى:

أ) سياحة الحفلات الموسيقية وحفلات الأوبرا، أو البالية وهذا النوع من السياحة، أيضا يجذب أعداد كبيرة من السياح المثقفين، ومن مستويات مادية عالية.

ب) سياحة الأعياد القومية، وتقام هذه المناسبات في عدة عروض موسيقية أو ثقافية، لتطوير وتشجيع هذا النوع من السياحة.

ت) أو أي غرض معين حتى لو كان محدود لزيارة مكان أو بلد ما مثلا توجد بعض الأنواع لتخفيف الوزن، والدخول في معسكرات خاصة لتخفيف الوزن... الخ.

ثانيا: تقسيم السياحة وفقا للعدد

تنقسم السياحة وفقا للعدد إلى:[19]

1) سياحة فردية.
2) سياحة جماعية (منظمة).

ثالثا: تقسيم السياحة وفقا للعمر

تبعا لهذا النوع تنقسم السياحة إلى:[20]

1) سياحة الطلائع.
2) سياحة الشباب.
3) سياحة الناضجين.
4) سياحة المتقاعدين.

[19] زيد منير السلمان، مرجع سابق، ص 41
[20] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص 66-68

رابعا: السياحة وفقا لمدة الإقامة

تنقسم السياحة وفقا لمدة الإقامة إلى:[21]

1) سياحة أيام.
2) سياحة موسمية.
3) سياحة عابرة.

تنقسم السياحة العابرة إلى:

أ) سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السياح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية أثناء توجههم إلى بلد ما، يمرون ببلد معين ويبقون فيه لمدة يوم أو يومين في هذه الحالات ممكن تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السياح.

ب) سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرات كأن يكون تعطل طائرة في مطار ما أو وجود اضطرابات معينة في إحدى المطارات؛ ويؤدي إلى عدم تزويد الطائرات بالخدمات فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية لزيارة الأماكن الأثرية والحضارية والأماكن المهمة في البلد المضيف أثناء توقف الطائرة بالمطار وخاصة إذا كان التوقف لمدة تزيد عن الخمس ساعات، هذا النوع من السياحة يكون بدون تنظيم أو تخطيط له مسبقا ويتم تنفيذ برامجه بسرعة، وتعتمد على المرونة المتوفرة في الشركات السياحية وعلى مدى توفر الحافلات السياحية وغيرها...

خامسا: تقسيم السياحة وفقا للمناطق الجغرافية

يمكن تقسيم البرامج السياحية إلى قسمين أساسيين إلى:[22]

1) **سياحة داخلية.**
2) **سياحة خارجية.**

[21] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص 69/68

[22] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، 70

سادسا: تقسيم السياحة وفقا للجنسية

دائما تختلف البرامج السياحية باختلاف جنسية السياح حيث تختلف التصرفات والرغبات:[23]

1) سياحة الأجانب (السياحة العالمية).
2) سياحة المقيمين خارج البلد (المغتربين).
3) سياحة مواطني الدولة (السياحة الداخلية).

[23] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص 72/71

المبحث الثاني: أهمية السياحة، مقوماتها، السوق السياحي ومكوناته

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة في عصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية كبيرة في جوانب عديدة، وذلك يعود إلى مختلف مقومات الجذب السياحي التي تبنى عليها السياحة كغيرها من العلوم الأخرى حيث تظهر مجموعة من الأسس تتمثل في السوق السياحي ومكوناته.

المطلب الأول: أهمية السياحة

أصبح ينظر للسياحة في عديد من الدول وخاصة في الدول النامية على أنها وسيلة هامة من وسائل الاستثمار السريع وخاصة أن هناك تحول كبير في المسارات السياحية نحو الدول النامية التي أخذت تنافس الدول المتقدمة في الجذب السياحي.

فمن أبرز أهمية السياحة ما يلي:[24]

- إن السياحة قطاع اقتصادي، يشكل نسبة مهمة في تكوين الاقتصاد القومي.
- مصدر دخل للعملات الصعبة ويؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات، ودعم الاقتصاد الوطني مثل اليونان والمكسيك اللاتي اعتمدت على السياحة في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات، كذلك تونس ومصر ولبنان في الدول العربية.
- تشغيل الأيادي العاملة بكافة مستوياتها من مترجمي للسياح إلى الخدمات الدنيا، الأمر الذي يوسع قاعدة الدخول في الدولة، والذي يعكس أثره على الاستهلاك والتنمية والاستثمار، وهي قطاع اقتصادي يتداخل في معظم القطاعات الإنتاجية الاقتصادية في الدولة من خلال إنشاء المشروعات السياحية التي تحقق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تعد السياحة من الناحية الاجتماعية وسيلة للحصول على الراحة الجسمية والمتعة النفسية.
- للسياحة أثر ف سرعة انتقال الأموال المستخدمة في السياحة دون موانع في دوره إنفاق ينتج عنها تأثيرا مركبا في تنشيط الخدمات والإنتاج في الدولة وهذا ما نطلق عليه بالأثر المضاعف.
- تنقل الدولة من دولة متخلفة إلى دولة متقدمة من خلال الحراك الحضاري والثقافي بين الشعوب، وهذه الحالة تنطبق على اسبانيا التي أخرجتها من حالة الفقر إلى غني تنافس الدول الأوروبية الأخرى.
- تتيح السياحة الداخلية الفرصة للمواطنين التعرف على بلادهم وجمالها ولتعريفهم تراثهم التاريخي، والحضاري مما ينعش اقتصادهم الوطني.
- تعد السياحة وسيلة من وسائل التوجه الفكري، وتبادل الثقافات بين الشعوب.

[24] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 22-24

- تسهم السياحة في تحسين البيئة وتوفير الراحة للمواطنين، إلى جانب إسهامها في تعزيز وإبراز الأوجه الحضارية للشعوب.
- إن للسياحة دورا مهما في تنمية المؤسسات الصغيرة المتوسطة، كما أنها تعد من القطاعات المهمة والتي توفر عائدات سريعة للاستثمار مع تكلفة أقل.
- يمكن اعتبار السياحة متى توافرت مقوماتها بترولا لمن لا بترول له، وعماد اقتصاد من زراعة ولا تعدين ولا صناعة كافية عنده.
- إن السياحة تصحح الخلل في هيكل الصادرات في البلدان الساعية للتقدم بتنويع الصادرات من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا تهيمن بمفردها على أسعار داخلها.
- إن السياحة تؤدي من خلال تنمية المناطق السياحية إلى السياحية إلى تطور وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية، مما يحقق قدرا من التوازن الإقليمي في التنمية، وبالتالي يترتب عليه إعادة توزيع الدخول بين المدن السياحية الجديدة والمدن السياحية التقليدية.
- تعمل السياحة على دفع عجلة التنمية الاجتماعية وتساعد على تطوير الأماكن الريفية والصحراوية، وبالتالي تعد أداة مناسبة لتحويل المجتمعات النامية من مجتمعات زراعية تقليدية إلى مجتمعات متحضرة راقية.
- تساعد السياحة على إعادة توزيع السكان داخل الدولة عن طريق تنمية مناطق ومدن سياحية جديدة.
- تدعم السياحة البنية التحتية وتحسن مستواها، ولاسيما في مجالات النقل والإيواء وشبكات المياه والصرف والكهرباء وإنشاء مطارات دولية جديدة.
- تشجع السياحة الدولة على تنمية الزراعة والصناعة لحاجتها الملحة إليها، ولذا يتحتم تذليل كافة العقبات وتسخير كل الطاقات وتوظيف كافة المواهب لاستثمار جميع الموارد السياحية واستخراج كافة الكنوز السياحية الدفينة، وتسويقها داخليا وخارجيا لمضاعفة الجذب السياحي، لتكون عوائده بمنزلة الأساس القاعدي للتنمية الشاملة.

المطلب الثاني: مقومات الجذب السياحي

هي عوامل تحدد اختيار السائح لزيارة مكان معين دون غيره، وتعتبر العوامل المؤثرة في تدفق السائحين إلى المكان المقصود، وقد يكون الاختيار مبنيا على عوامل جذب تتعلق بموقع معين أو تختص بحادثة بعينها، وفي الاختيار الأول يكون الموقع نفسه الحافز الأساسي لزيارة السائح (على سبيل المثال: رؤية جبال الألب أو شلالات نياجارا) وفي الاختيار الثاني تكون الحادثة لا الموقع العنصر الرئيسي في اختيار السائح (على سبيل المثال: مشاهدة الألعاب الأولمبية، أو حضور مؤتمر أو معرض تجاري)، وقد يكون كل من الموقع والحادثة معا دافعا لاختيار السائح، وتتمثل عوامل الجذب السياحي أو المغريات السياحية في مجموعة من العوامل أو المقومات الطبيعية، والتاريخية والأثرية والاجتماعية والحديثة.

1) المقومات الطبيعية:

تتمثل أهم المقومات الطبيعية في ما يلي:[25]

أ- المناخ:

ويفضل السائحون الجو المعتدل الجاف، فقد أقام الإنسان منذ القدم في المناطق المعتدلة، حيث ظهرت الحضارات الأولى (كحوض النيل وجنوب الصين والهند)، وبعد أن استقر الإنسان في الحضر كان القادر منهم ينتقل إلى الأماكن الأكثر راحة ومتعة، حيث يكون الانتقال إلى المناطق الدافئة شتاء والمناطق الجبلية وشواطئ البحار صيفا.

ب- عيون المياه المعدنية:

وقد اكتشف الإنسان منذ القدم مزايا عيون المياه المعدنية في العلاج والاستشفاء، فلا يقتصر ارتياد هذه العيون على المرضى بأمراض معينة، وإنما تشمل كذلك الأصحاء الذين يرغبون في إراحة أعصابهم واللجوء إلى مكان تتوفر فيه أسباب الراحة والمتعة، وقد أصبحت اقتصاديات السياحة المعدنية ذات أهمية بالغة بالنسبة لبلاد أوروبية كثيرة (مثل: إيطاليا، وبولندا)، وإضافة إلى المناخ وشواطئ البحار والبحيرات والأنهار والجبال وعيون المياه توجد مغريات طبيعية كثيرة كالصحاري والواحات والغابات والشلالات... إلخ، وتعتبر هذه المغريات مقصدا للسائحين للتمتع بجمال الطبيعة والابتعاد عن التلوث والازدحام وتوتر الأعصاب التي تتسم بها الحياة الحضرية الحديثة، ومن ثم فلا غرابة أن تستحوذ السياحة الترفيهية على أكبر نصيب من النشاط السياحي في العالم.

2) المقومات التاريخية والأثرية:

تعتبر المقومات السياحية والأثرية مغريات سياحية مهمة؛ فالتعرف على الحضارات والتاريخ الإنساني من خلال المعالم الأثرية يعتبر متعة ذهنية رفيعة، فليست مشاهدة الآثار أو دراستها مجرد وسيلة للهروب من الحاضر أو التنقيب عن الماضي، ولكن بالمفهوم الصحيح هي وسيلة لزيادة فهمنا لنفوسنا، فبالتطلع إلى الوراء على طول الطريق الذي قطعناه نكون أكثر فهما للمستقبل، وتعتبر الآثار انعكاسا لحضارات وامتدادا مضطرد التطور والمعرفة الإنسانية، واستطلاع الماضي ليس بالأمر الحديث، فقد احتفظ المصريون القدماء بسجلات لهذا الغرض، وكذلك فعل البابليون، وفي العصر الإغريقي أيضا حيث واصل الإنسان هذه الرغبة حتى الوقت الحاضر ويضم العالم أماكن متعددة معالم أثرية تعتبر مغريات سياحية تتفاوت في أهميتها، وتوجد في مصر على سبيل

[25] نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص141

المثال أهم مجموعة أثرية في العالم؛ كأهرامات الجيزة وسقارة وأبي الهول بالقاهرة، والجيزة ومعابد الكرنك ومقابر الملوك والملكات بالأقصر، ومعابد أوفو وفيلة وكلابشة بأسوان، وأبي سمبل بأبي سمبل.[26]

3) المقومات الاجتماعية والدينية:

وهي تشمل أولا: المقومات الاجتماعية باعتبارها طريقة حياة الشعوب وسلوكها، وهي التي قد تجمع بين القديم الرائع والحديث المتقدم، إضافة إلى النظم الاجتماعية التي تعيش في ظلها، وتشمل ثانيا: الجوانب الدينية المختلفة؛ مثل الأماكن المقدسة والآثار الدينية كالمساجد والمزارات والأديرة والكنائس بالكاتدرائيات، وتعتبر هذه المغريات السياحية مصدر دخل كبير لبعض البلاد كإيطاليا والمملكة العربية السعودية والعراق.[27]

4) المقومات المالية والخدمية:

تتمثل في مدى توافر البني التحتية، كالمطارات النقل البري والجوي ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران،... ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية، كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الإعلام من أجل جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.[28]

المطلب الثالث: السوق السياحي ومكوناته

يعرف السوق على أنه عبارة عن مجموعة من المشترين الفعليين والمرتقبين الذين يدخلون في عملية تعامل مع البائعين، ويعتمد حجم السوق على عدد الأشخاص ممن لديهم حاجة مشتركة يعرضونها، ولديهم المال أو موارد أخرى تهم الآخرين والذين لديهم الرغبة بعرض هذه الموارد مقابل ما يريدونه ،وهذا يجعلنا نحاول تحديد أوسع لمفهوم السوق السياحي.

[26] نعيم الظاهر، مرجع سابق: ص 141

[27] مرجع سابق، ص 142

[28] عبد الرزاق مولاي لخضر،متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد 4، جوان 2016، ص68

الفرع الأول:مفهوم السوق السياحي

1) مفهوم السوق السياحي:

السوق هو المكان الذي تتم فيه عملية الشراء والبيع للمنتج السياحي (الرحلات، الخدمات السياحية، سلع للسياح)، أو يمكن تحديد السوق السياحي بشكل أكمل بوصفه مجالا لتسويق المنتج السياحي، والعلاقات الاقتصادية الناشئة بين مشتري وبائع المنتج السياحي، أي بين السائح والمشرف السياحي، والوكيل السياحي، فالنسبة للسوق السياحي يجب الجمع أو الدمج بين أكثر من عامل واحد لغرض خلق طلب سياحي معين لمكان ما، مثلا جمع العمر مع المهنة مع مكان الإقامة مع الرغبة في السفر لغرض تجميعها في حزمة واحدة، أو في رحلة واحدة لمنطقة واحدة؛ وإن هذا الجمع ليس بالعملية السهلة وغنما تحتاج إلى دراسة وبحث وجهود فعالة.[29]

2) الوظائف الأساسية للسوق السياحي:

يقوم السوق السياحي بوظائف كثيرة: معلوماتية، ووساطة، تنظيمية، وشكل الأسعار، وتشجيعية، بناءة وهدامة، وتفاضلية؛ ولكن بمثابة الوظائف الأساسية للسوق السياحية يمكن إبرازها في:[30]

- الترويج للأسعار والقيمة الاستهلاكية، المحصورين في السلعة السياحية.
- تنظيم عملية توصيل السلعة السياحية إلى المستهلك (السائح).
- التأمين الاقتصادي للحوافز المادية تجاه العمل.

كما يتميز السوق السياحي بوجود الشخصيات المعنوية والاعتبارية، الذين يعتبرون منتجين ومستهلكين للسلعة السياحية؛ يمكن إبرا ثلاث شخصيات للسوق السياحي هم:

- **المشرف السياحي**: هو الهيئة السياحية التي تقوم بإعداد خطوط السير السياحية وتجهيز الرحلات السياحية، وتؤمن توظيفها، وتنظم الدعاية والإعلان، وتؤكد أصولا أسعار الرحلات بحسب خطوط السير السياحية، وتبيع الرحلات للوكلاء السياحيين، لإصدار وترويج تذاكر الاشتراك في الرحلات بموجب ترخيصها.
- **الوكيل السياحي**: هو الشخصية الاقتصادية، أو رجل الأعمال الذي يشتري الرحلات وفق خطوط السير المعتمدة من قبل المشرف السياحي، ويصدر تذاكر الاشتراك فيها، ويقوم بتسويق هذه التذاكر للسياح مباشرة.
- **السائح**: هو شخص مسافر لأي كان باستثناء البحث عن عمل، وتبديل مكان إقامته الدائمة في مدة الإقامة خارج مكان إقامته الدائم ليس لأقل من 24 ساعة.

[29] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص159

[30] مرجع سابق، ص 170

الفرع الثاني: مكونات السوق السياحي

1) الطلب السياحي:

أ) مفهوم الطلب السياحي: يمكن تعريف الطلب السياحي على أنه:[31]

يعرف الطلب من الناحية الاقتصادية بأنه رغبة المستهلك باقتناء السلع والخدمات، ودفع الثمن مقابل الحصول عليها في وقت ومكان معينين، ويجب أن يكون الطلب مقرونا بالقدرة على الدفع لكي يكون طلبا فعليا، **ويعرف على أنه** المجموع الإجمالي لإعداد السياح الذين يستخدمون المنشآت السياحية سواء كانوا المواطنين أم القادمين من البلدان المجاورة أو البعيدة.

ب) أنواع الطلب السياحي:

تتمثل أنواع الطلب السياحي فيما يلي:[32]

- **الطلب السياحي العام:**

يقصد بهذا النوع من الطلب السياحي العام على إجمالي الخدمات السياحية أو على السياحة بشكل عام بصرف النظر عن النوع والوقت والمدة... إلخ ؛ومن هنا يرتبط الطلب العام بالعملية السياحية ككل وليس بنوع محدد، أو برنامج خاص من برامجها وتتميز به الدول المتقدمة سياحيا إذ لا يوجد لديها خدمات سياحية متنوعة وعديدة ومقومات سياحية مختلفة فمثلا الطلب السياحي على زيارة فرنسا، اسبانيا، أو أمريكا... إلخ

- **الطلب السياحي الخاص:**

يرتبط هذا النوع من الطلب ببرنامج سياحي معين يحدده السائح لإشباع رغباته واحتياجاته، ويختص هذا البرنامج بإشباع تلك الرغبات ومن هنا فإن هذا الطلب على برنامج معين يعتبر طلبا خاصا بسائح ما أو مجموعة سياح وليس كل السياح، مثل زيارة غابات إفريقيا المفتوحة (السفاري)ن أو السفر إلى الهند لنوع معين من سياحة تسلق الجبال أو زيارة كندا لمشاهدة شلالات نياجارا.

- **الطلب السياحي المشتق:**

يرتبط هذا النوع من الطلب بالخدمات السياحية الممكنة أو المكون للبرنامج السياحي، مثل الطلب على الفنادق، الطلب على شركات الطيران، أو النقل السياحي أو الوكالات، مثل السفر إلى بريطانيا لغرض ركوب طائرات

[31] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 172

[32] مرجع سابق، ص 173

الكونكورد، أو العبور إلى فرنسا عن طريق النفق، تسعى أغلب الدول لتحويل الطلب السياحي المشتق إلى طلب خاص ثم عام عن طريق توفير برامج سياحية أكثر ومختلفة وبأسعار متنوعة.

- **الطلب السياحي الفعال (الحالي):**

وهو طلب صريح من جانب السياح لتوافر عوامل أهمها الرغبة والفراغ والقدرة على الدفع فضلا على الظروف المناسبة الأقوى، ويمثل هذا الطلب إجمالي عدد السياح الداخلين أو القادرين على دفع النفقات السياحية والمستعدين للقدوم إلى البلد المعني.

- **الطلب السياحي الكامن:**

وهو طلب ينقصه أحد الناصر الأساسية بمعنى لا تتوفر حاليا لدى السائح، أحد هذه العناصر:

1- القدرة على دفع تكاليف الرحلة.
2- عدم توفر الظروف المناسبة.
3- عدم حصول السياح على المعلومات المناسبة.
4- ضعف وسائل الإعلام والإعلان والترويج...إلخ

وأيضا يمكن تحويل الطلب السياحي الكامن إلى طلب سياحي فعال بواسطة تنوع برامج سياحية وتخطيط أسعارها وتثقيف السياح وزيادة وسائل الإعلان والترويج وزيادة أنواعها وتوفير كافة وسائل المواصلات الممكنة وكذلك توفير مختلف الخدمات بمختلف الأسعار والدرجات.

أ) العوامل المحددة للطلب السياحي:

تتمثل عوامل الطلب السياحي فيما يلي:[33]

الأسعار، الدخل، السكان، وقت الفراغ، التكنولوجيا، الوسائل التسويقية، المستوى التعليمي ولإنفاقي، الاستقرار السياسي والأمني، سعر صرف العملة، إجراءات الرحلة السياحية.

كما يميز الاختصاصيون خمس مجموعات من العوامل المؤثرة في تشكيل الطلب السياحي:[34]

1- عوامل طبيعية هي الثروات الطبيعية التي يستطيع السياح الوصول إليها (الموقع الجغرافي لأماكن الراحة والاستجمام، المناخ، النبات، الحيوان، القرب من المياه، ومنشآت الراحة والتسلية والمواقع الجميلة).

[33] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 175
[34] مرجع سابق، ص 175

2- التطور الاجتماعي_الاقتصادي لمكان الزيارة (اللغة، المستوى، التطور الاقتصادي والثقافي للدولة).
3- القاعدة المادية لصناعة السياحة (النقل، الفنادق، منشآت الإطعام، وقت الفراغ، المنشآت الرياضية، الترويحية).
4- البنية التحتية لمكان الاستجمام، والاتصالات، طرق السفر، الإنارة، الشواطئ، المحطات، الحدائق، البساتين... إلخ).
5- العرض السياحي (موارد الاستقبال، بما فيها العروض المعرفية، الرياضية، الترفيهية، وعروض الاستجمام...إلخ).

ب) خصائص الطلب السياحي:

تتمثل مجمل خصائص الطلب السياحي في ما يلي[35]:

1- المرونة:

مرونة الطلب يعني بشكل عام درجة استجابة الطلب للتغيرات في هيكل الأسعار أو التغيرات في الأحوال الاقتصادية أو السياحية، أو الاجتماعية...إلخ.

2- الحساسية:

الطلب السياحي عالي الحساسية تجاه التغيرات الاجتماعية والسياسية والأمنية والتغير من أنماط السفر فالبلدان غير مستقرة سياسيا وأمنيا أو التي تتعرض لاضطرابات سياسية أو اجتماعية لا تستطيع جذب سياح أكثر حتى وإن كانت أسعارها منخفضة أو أقل من البلدان المنافسة.

3- التوسع:

اتسع الطلب السياحي في السنوات الأخيرة لتعدد جهات الإنتاج وما يزال يتوسع؛ وأسباب التوسع هي:

أ- التطور التكنولوجي السريع وخصوصا في مجال النقل.
ب- تطور وسائل الاتصالات ونقل المعلومات والتي شجعت على السفر للتعرف على مناطق وشعوب أخرى.
ت- التطور الاقتصادي وخاصة زيادة الدخل في الدول الغنية والمتقدمة صناعيا ساعد على ازدياد عدد نسبة السكان القادرين على السياحة والسفر
ث- زيادة أوقات الفراغ المتمثلة بزيادة طول عطلة نهاية الأسبوع، وكثرة الإجازات الموسمية والسنوية...إلخ
ج- الرغبة في تغير نمط الحياة والتخلص من روتين العمل والحياة وخاصة في المدن الصناعية والتجارية الكبيرة.
ح- عوامل المناخ والطقس.

[35] ماهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص 151-153

4- الموسمية:

يتسم الطلب السياحي في غالبيته بأنه موسمي؛ بمعنى أن هناك أوقات من السنة يصل فيها الطلب السياحي إلى الذروة بينما يكون في حالة ركود نسبي في أوقات أخرى، سواء كان الطلب مقاسا بإعداد الزائرين أو إنفاقهم السياحي أو ارتفاع وانخفاض نسبة الانشغال في الفنادق.

5- عدم التكرار:

عادة لا يتصف الطلب السياحي بصفة التكرار، أي أن تحقق درجة عالية من الإشباع والرضا لدى السياح لا يعني قيامهم بتكرار نفس الزيارة إلى نفس المنطقة؛ فعند توفر الوقت والمال في مرحلة قادمة سوف يفضل زيارة منطقة لم يشاهدها.

2) العرض السياحي

أ) مفهوم العرض السياحي:

هو الاستعداد المثالي والإمكانية الحقيقية لمنتج السلعة بإنتاج وتقديم كمية معينة من السلع السياحية للسوق، ومن جهة أخرى يعرف العرض السياحي على أنه: رغبة المنتج بعرض السلع والخدمات للبيع في الأسواق مقابل ثمن معين وفي وقت معين؛ ويعرف العرض السياحي على أنه كل المستلزمات التي يجب توفرها في أماكن القصد السياحي لسياحها الحقيقيين أو المحتملين وكل الخدمات والبضائع التي قد يحتمل أن تغري الناس لزيارة بلد معين.[36]

يتوقف العرض السياحي للسلعة على الكثير من العوامل:

- عدد الموردين السياحيين (شركات، الإنزال، الإطعام، التسلية،...إلخ)
- عدد الشركات البائعة.
- مستوى فعالية إنتاج السلع والخدمات السياحية.
- مستوى التقدم العلمي والتقني.
- نظام جباية الضرائب.
- الأسعار على عوامل الإنتاج.
- تقييم آفاق الطلب والمداخيل المستقبلية.

[36] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 182-183

للتبسيط: فالعرض السياحي هو "مجموعة المقومات (المغريات، الجوانب) القادرة على جلب السياح إلى منطقة ما وإبقائهم فيها لمدة من الزمن".[37]

ب) مكونات العرض السياحي: هذه العناصر تشكل العمود الفقري الدائم لظاهرة السياحية:[38]

- **الموارد الطبيعية:**

تشكل الموارد الطبيعية للإقليم السياحي المتاحة للاستثمار السياحي أساس العرض؛ تضم العناصر الأساسية لهذه الفئة كلا من (الهواء، المناخ، والخصائص الطبيعية للمكان، النبات،...إلخ) يجب المحافظة على الموارد الطبيعية بغية المحافظة على نوعية الموارد الطبيعية بغية الإبقاء على العرض.

- **البنية التحتية:**

هي عبارة عن المنشآت الخدمية الواقعة فوق الأرض وتحتها، التي تضم: تمديدا المياه، الصرف الصحي، الغاز، نظام المواصلات، وسائل الخدمات الأخرى مثل الطرق، المطارات، طرق السيارات، الخطوط الحديدية، مواقف السيارات، ومجمعات وسائل النقل، والمرافق، محطات القطارات، والسيارات، وغيرها.

- **القاعدة المادية التقنية للسياحة:**

تعد الأساس في تطور السياحة المنظمة، إذ تؤمن كل الظروف الملائمة من أجل تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات للسياح (الإنزال، الإطعام، النقل، الرحلات...إلخ)، وتتضمن الشركات السياحية، الوكلاء السياحيين، ومؤسسات الإقامة والمبيت، ومؤسسات الإطعام والتجارة، ومؤسسات النقل، وقسم الرحلات، إن التطور المناسب للقاعدة المادية التقنية لن يكون مثمرا فيما لو لم يشعر السائح أنه ضيف مرغوب فيه.

- **الموارد الثقافية للضيافة:**

يعد تطور الموارد الثقافية للضيافة عاملا بالغ الأهمية في السياحة، هذه الموارد هي كل الثروات الثقافية للإقليم السياحي التي تتيح إمكانية التخديم النوعي للسياح، وتتضمن موارد ثقافة الضيافة على: اللباقة في المعاملة، الاحترام، المحبة، الرغبة الصادقة، الرغبة في الخدمة وغيرها من طرق إظهار الدفء، وحب الضيافة لدى العاملين في السياحة، والسكان المحليين في الإقليم المستقبل، كما تتضمن أيضا الفنون الجميلة، الثقافة، التاريخ، الموسيقى، الرقص، الرياضة، وغيرها.

[37] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 183

[38] مرجع سابق، ص 183

المبحث الثالث: آثار السياحة

تتباين الآثار المترتبة على السياحة من بلد لآخر تبعا لتباين الأنشطة والمقومات السياحية، وتبعا للمكانة التي تحضى بها السياحة في اقتصاديات هذه الدول، حيث سنتطرق في مبحثنا هذا على مختلف الآثار السياحة على الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، والجانب البيئي.

المطلب الأول: آثار السياحة على الجانب الاقتصادي

تعتمد العديد من الدول في اقتصادياتها على السياحة لما لها من آثار تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرخاء في الدول نذكر منها ما يلي:[39]

- زيادة الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية.
- مساعدة السياحة في زيادة النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة المترتبة على السياحة في الدخول للأسر والأفراد.
- تشكل السياحة قطاعا تصديريا، يحضر المستهلك إليه دون الحاجة إلى العمليات التجارية الدولية.
- تمثل السياحة جزءا من المعاملات غير المنظورة في الميزان التجاري.
- تعمل السياحة على زيادة التنمية في المناطق التي لم تستغل سياحيا، فتتجه السياحة إلى المناطق ذات الخصائص الطبيعية، والمناخية الفريدة، والتي غالبا ما تكون محرومة من العمران.
- تعمل السياحة على زيادة الإنتاج، والاستهلاك على حد سواء؛ وبهذا تميل الأسعار إلى الارتفاع، نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة الطلب على أنواع من الخدمات والسلع.
- تساهم في زيادة فرص الاستثمار الوطني، والأجنبي.
- تساهم السياحة في توفير فرص العمل (فنادق، مطاعم، معارض).
- تنشيط السياحة قطاع النقل.

[39] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 41

المطلب الثاني: آثار السياحة على الجانب الاجتماعي والحضاري

أبدت العديد من الدول اهتمامها بالتأثيرات الاجتماعية للسياحة على البلدان المضيفة ومواطنيها، خاصة الإيجابية منها:[40]

- تنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة حيث تكتسب الدول السياحية مهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السليمة.
- التعرف على العادات والتقاليد؛ عن طريق الاحتكاك والاختلاط بين السائحين والسياح.
- تعميق أواصر الصداقة بين الشعوب في مختلف الدول.
- تطور المستوى العمراني واهتمام الدولة المضيفة بالقيم الحضارية (المعالم الفنية البارزة، المعالم الحضارية المرتبطة بالنمو والازدهار السياحي).
- تبادل المعرفة والأذواق والفنون بين الدول، وتوثيق الصلات الثقافية والحضارية.

كما قد تتولد عن النشاط السياحي آثار سلبية غير مرغوب فيها اجتماعيا وحضاريا:[41]

- تسرب بعض المقننات الأثرية والتاريخية المهمة.
- انتشار الأمراض وفساد في المستويات الصحية.
- زيادة نسبة الإجرام والمشاكل الأخلاقية
- ارتفاع كثافة السكان أثناء الموسم السياحي وازدياد حجم حركة المرور.
- حدوث خسائر مالية بين من السرقة وإتلاف الممتلكات من التخريب.
- انكماش مساحة الأراضي والمساحات الخضراء أحيانا نتيجة للتوسع في تشييد المطارات أو توسيع الموجود منها وما ينتج عنها مشكلة الضوضاء.

[40] نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 106/87

[41] مرجع سابق، ص 97

المطلب الثالث: آثار السياحة على الجانب البيئي

السياحة تنطوي على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة، حيث كلما كانت البيئة نظيفة كلما ازدهرت السياحة وانتعشت أكثر، ويبدو للوهلة الأولى أن السياحة هي إحدى الوسائل للمحافظة على البيئة، لكن على العكس فبالرغم من الآثار الايجابية للسياحة فهي مصدر آخر من مصادر التلوث على البيئة.

للسياحة تأثيرات إيجابية مختلفة على البيئة؛ يمكن ذكرها فيما يلي:[42]

- **الحفاظ على الموارد الطبيعية الهامة:**

تعد العوامل الطبيعية أهم عوامل الجذب السياحي، وبدون استغلالها يمكن أن يترك مجالا لإهمالها، وبالتالي ستفقد كل المناطق السياحية والتراثية قيمتها، حيث أن إقبال السياح لمكان معين سيكون حافزا كبيرا وقويا للحفاظ عليها، نتيجة لما تحققه من عائد اقتصادي، والذي يستخدم فيما بعد في صيانتها والحفاظ عليها، لتكون فيما بعد موردا آخر من موارد الدولة.

- **الحفاظ على الآثار والأماكن التاريخية والمعمارية:**

السياحة تعطي حافزا للحفاظ على الأماكن التاريخية والمناطق الأثرية باعتبارها عناصر جذب سياحية، لأنه في الأغلب سيساهم العائد منها على زيادة الموارد المالية اللازمة لصيانتها وترميمها والحفاظ عليها أو إعادة أعمارها.

- **تحسين مستوى جودة البيئة:**

من خلال محاولة الحد من العديد منن مشاكل البيئة والحد من التلوث الهوائي والمائي والضوضاء ومختلف المخلفات تعطي السياحة الحافز الأكبر لرفع مستوى النظافة في البيئة، كذلك الاهتمام بجماليات البيئة من خلال الاهتمام بالتخطيط البيئي الجيد للمواقع السياحية، كذلك تطوير وتجميل المنشآت السياحية بحد ذاتها.

- **رفع مستوى الإحساس البيئي:**

أغلبية المناطق السياحية تعاني من قلة الاهتمام بالبيئة الطبيعية من طرف المواطنين، من هنا يأتي دور السياحة من خلال تحسيس المواطن بمدى اهتمام السائح بالبيئة الطبيعية للغرض السياحي، والتي تخلق بداخله أهمية الحفاظ على البيئة قصد تحقيق المنفعة الخاصة والعامة، والتي تتولد من خلال تزايد التدفق السياحي للمنطقة.

[42] مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية** ، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص 168-169

كما يمكن أيضا أن يكون للنشاط السياحي آثارا سلبية على البيئة إذا ما كانت إدارته سيئة، وبأسلوب غير علمي، ومن أهم الآثار السلبية نذكر ما يلي:[43]

- **تلوث الهواء:**

عادة ما يطلق على السياحة مصطلح الصناعة النظيفة، ولكن هذه الصناعة قد تسبب أيضا التلوث الهوائي، والذي قد ينتج عن الاستخدام الكبير لوسائل الانتقال المختلفة؛ مثل السيارات، الحافلات، الدراجات البخارية التي يستخدمها السياح في ببعض الأماكن المعينة، وهي المناطق البعيدة التي لا يمكن الوصول إليها بالطرق البرية، إضافة إلى مشاريع التنمية السياحية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي وينقصها التخطيط الواعي.

- **تلوث المياه:**

على الرغم من أن المحيطات المفتوحة نظيفة نسبيا إلا أنها تتأثر بأنشطة الإنسان في كل مكان تقريبا، وتلوث المياه مرتبط أساسا بأنشطة الإنسان ولاسيما أثناء تنمية المناطق الساحلية والقريبة من مصادر المياه والاستيطان البشري المكثف بالقرب من هذه المناطق؛ وهذا بدوره سيؤدي إلى تلوث مياه المنطقة وإلى جانب تلوث المياه أيضا في الأنهار والبحيرات والبحار، والتي تنتج عن بعض وسائل الانتقال المائية التي يستخدمها السياح في القوارب ذات المحركات التي ينتج عنها الزيوت والسموم خاصة الأماكن التي سريان المياه فيها بطيئا.

- **التلوث السمعي:**

هذه المشكلة تعاني منها المدن الحديثة في كل أنحاء العالم، فالضجيج يسبب آثار سيئة على الإنسان ومحيطه، تنعكس على نشاطه وإنتاجه ومستواه الفكري، ولقد صنف علماء البيئة مصادر التلوث السمعي إلى خمس فئات وهي: الطائرات، السيارات، الصناعات، البناء والأنشطة الترفيهية.

- **التلوث البصري:**

إن ازدياد التدفق السياحي على المناطق السياحية يؤدي إلى تكدس القمامة والأوساخ فيها، نتيجة استخدام المنطقة من طرف السياح بممارسة أنشطتهم المختلفة، كتناول الطعام وما ينتج عنه من بقايا، حيث يمكن اعتبار كل هذه مصدرا آخر من مصادر التلوث للبيئة وفضلا عن ذلك سوء المنظر وتشويه الصورة للمكان.

[43] مرجع سابق، ص 170-174

- **التدهور البيئي:**

التنمية السياحية غير المتوازنة تتسبب في مشاكل بيئية كثيرة، فاستخدام السياح للبيئة الحساسة بطريقة تفوق الحد المطلوب يؤدي إلى تدميرها؛ وهناك أمثلة عديدة منها: قطع الأشجار وإزالة الغابات واستخدامها في إشعال النيران، زيارة الكهوف والتصوير الضوئي بداخلها قد يرفع من درجة الحرارة بداخلها...إلخ، لذا يجب أن تكون العلاقة بين البيئة والسياحة علاقة توازن دقيق بين التنمية السياحية وحماية البيئة، كما ينبغي التأكد أ، الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية ، أو البيئة أو بالموارد الطبيعية أو بالمواقع التاريخية والثقافية والتي تعتبر عامل الجذب السياحي للسياحة.

خلاصة:

إن للسياحة في الوقت الراهن دورا مهما في الاقتصاد المحلي، بفضل ما تقدمه المبادلات السياحية من نتائج معتبرة تفوق أحيانا باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذلك تعد صناعة تصديرية تتقارب إيراداتها مع ما تحققه من الإيرادات النفطية في بعض البلدان، بالإضافة إلى أنها من القطاعات الأكثر قدرة على جذب العملة الصعبة والاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ناحية أخرى فإن لها قدرة مميزة في تدعيم الاستثمارات المحلية، وتطوير مختلف القطاعات وخاصة الخدمية منها، وتعد بالنسبة للعديد من الدول القطاع الذي يعول عليه لتحقيق الرقي في شتى المجالات.

الفصل الثالث:
استراتيجيات
الإمارات العربية المتحدة
في ترقية القطاع السياحي
من خلال
الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تمهيد

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجا محددا للارتقاء بتنافسية الدولة ومؤسساتها وسبل تعزيز النمو المستدام والازدهار في المستقبل وذلك بالاعتماد على استراتيجيات تسعى وراء ترقيها من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد احتلت المرتبة الأولى عربيا و المرتبة ثلاثين عالميا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة؛ التي تستقطب العديد من القطاعات التي تساهم في التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، ومن بين هذه القطاعات التي سعت الدولة إلى النهوض بها لمدى أهميتها هي قطاع السياحة الذي ساهم في زيادة إيرادات الدولة، وقد احتلت المرتبة الأولى عربيا في تقرير تصنيف العلامة التجارية للدول في مجال السياحة.

ومن المتوقع أن تظل دولة الإمارات الوجهة الرئيسية للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات السياحة والترفيه والبنية التحتية والعقارات؛ يدعمها في ذلك عدد من العوامل أهمها الاستقرار السياسي والأمني الذي يشكل حاضنة وملاذا آمنا للاستثمار الأجنبي المباشر.

ومنه سوف نتطرق لدراسة استراتيجيات الإمارات العربية المتحدة في ترقية القطاع السياحي من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا الفصل من خلال ما يلي:

أساسيات حول دولة الإمارات العربية المتحدة.

الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

واقع وآفاق ترقية القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول: أساسيات حول دولة الإمارات العربية المتحدة

شهدت الإمارات العربية المتحدة مكانا بارزا لالتقاء الدول مما يجعلها تعتبر حلقة وصل بين قارات العالم، وهذا راجع لقوة الاقتصاد الوطني للدولة وإمكانية المحافظة على تحقيق معدلات نمو كبيرة خلال السنوات الماضية، مؤكدا كفاءته خلال فترة اختبار صعبة قبل بضع سنوات إبان الأزمة المالية العالمية التي شهدت تراجع وتدهور كثير من اقتصاد العالم، أن كافة المؤشرات والمعطيات تؤكد ثبات الاقتصاد الإماراتي وتطوره ومثل انعكاسا لقدرة الإمارات التي باتت محطة محورية في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: نبذة عن الإمارات العربية المتحدة

خلال عقدين ونصف من الزمن حققت الإمارات العربية المتحدة حضورا فاعلا مؤشرا على الخريطة العالمية بل تفوقت على الكثير من الدول، وسنتطرق إلى نبذة عن الإمارات العربية المتحدة:[1]

1) **نشأة وتأسيس الدولة:** تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في 1971/12/2م كاتحاد يضم سبع إمارات هي: أبوظبي، دبي، الشارقة، ورأس الخيمة، عجمان، أم القيوين والفجيرة وعاصمتها هي أبو ظبي.
2) **مؤسس الدولة:** مؤسس دولة الإمارات هو المغفور له بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حيث كان الرئيس الأول لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولُقب بالمؤسس الباني للدولة.
3) **الموقع الجغرافي:** تشغل دولة الإمارات المساحة الواقعة في قارة آسيا على الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية، المنطقة بين خطي عرض 22 و 26.5 درجة شمالا وخطي طول 51 و 56.5 شرق خط غرينتش، ويحدها من الشمال الخليج العربي ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية و من الشرق خليج عمان.
4) **المساحة:** تبلغ مساحة الدولة 83600 كيلو متر مربع وتتضمن هذه المساحة عددا من الجزر تبلغ مساحتها حوالي 5900 كيلو متر مربع، وتمتد السواحل المطلة على الساحل الجنوبي من الخليج العربي مسافة 644 كيلو متر من قاعدة شبه جزيرة قطر غربا وحتى رأس مسندم شرقا بينما يمتد الساحل الشرقي المطل على خليج عمان بطول 90 كيلو متر.
5) **التضاريس:** تتكون أراضي الدولة في معظمها من الصحاري ولاسيما في المناطق الغربية وتتخللها عدة واحات مشهورة مثل العين وليوا إضافة إلى المراعي الخصبة الموجودة في مناطق الظفرة التي تتوفر فيها المياه الجوفية وتقع إلى الجنوب من هذه المناطق الكثبان الرملية التي تشكل حدود الربع الخالي، ومعظم سواحل الدولة رملية باستثناء المنطقة

[1] الكتاب السنوي لدولة الإمارات المتحدة العربية، 2016، ص 6

الشمالية في رأس الخيمة التي تشكل رأس سلسلة جبال حجر، أما المياه الإقليمية فهي ضحلة عموما إذ يبلغ متوسط عمقها 35 مترا بينما يبلغ أقصى عمق90 مترا.

6) **المناخ:** تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وشمال إفريقيا وتخضع في الوقت نفسه لتأثيرات المحيط لوقوعها على ساحلي الخليج العربي وخليج عما الذي يتصل بالبحر الأحمر على طريق باب المندب، وترتبط معدلات درجات حرارتها الشديدة صيفا بارتفاع نسبة الرطوبة كما يلاحظ وجود فروق كبيرة بين مناخ المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية والمرتفعات التي تشكل في مجموعها تضاريس الدولة، ويهب على الدولة نوعان من الرياح الموسمية وغير الموسمية وهي تشتد في الربيع والقسم الأخير م الصيف، وتعاني الدولة من قلة الأمطار التي تتقلب كمياتها ويكون سقوطها بين شهري نوفمبر وأبريل.

7) **السكان**[2]: عدد سكان الإمارات لعام 2016 بلغ 9,121,167 نسمة بحسب السجلات الإدارية للهيئة الاتحادية التنافسية والإحصاء وذلك لغاية يوم 31 ديسمبر 2016، وأشارت الأرقام أن نسبة الذكور بلغت 69% من إجمالي عدد السكان بما يوازي 6,298,294 نسمة، مقابل 31% من الإناث وبما يوازي 2,822,873 نسمة.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

توجت دولة الإمارات كثاني أكبر اقتصاد في المنطقة الغربية وصارت أحد أكبر الاقتصاديات قوة وتنافسية وحيوية وديناميكية على المستويين الإقليمي والعالمي، وتشير المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية للدولة منذ بدء تكويها إلى القفزات الإيجابية الهائلة ومعدلات النمو القياسية التي تحققت بفضل السياسات الاقتصادية الحكيمة المتبعة وذلك على النحو التالي:

1) **السكان:** سنتطرق من خلال الجدول التالي إلى التطرق إلى عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة:

الجدول رقم (1): تطور عدد السكان في الإمارات خلال الفترة 2010-2016

مليون نسمة

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد السكان	8,2	8,6	8,9	9	9,006	9,070	9,269

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات Banque mondial

[2] الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

شهد عدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة تضاعفا خلال خمسة سنوات حيث قدر عام 2010 ب 8,2 مليون نسمة ليواصل ارتفاعه عام 2011 إلى 8,6 مليون نسمة، ليصل عام 2016 إلى 9,269 مليون نسمة وفقا لبيانات البنك الدولي .

2) **الناتج المحلي الإجمالي:** يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن النشاط الاقتصادي المحلي العام خلال فترة معينة في العادة عام واحد، حيث يعكس القيمة المضافة التي حققتها القطاعات الاقتصادية التي تشكل في مجملها هذا الناتج، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة الناتج المحلي في دولة الإمارات خلال الفترة المعينة:

الجدول رقم (2) : الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة (2010-2016)

مليار دولار

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	302,0	358,1	383,8	402,3	401,6	363,7	392,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2016؛ حيث نلاحظ عام 2010 أنه قدر ب 302,0 مليار دولار ليرتفع عام 2011 إلى 358,1 مليار دولار، ويواصل ارتفاعه حتى يصل إلى أعلى قيمة عام 2013 قدرت ب 402,3 مليار دولار، أما عام 2014 نلاحظ بداية ظهور انخفاض في الناتج وهذا راجع للأزمة العالمية في ذلك العام و يواصل انخفاضه عام 2015 إلى 363,7 مليار دولار، أما عام 2016 استعاد الناتج المحلي الإجمالي نشاطه ليبلغ 392,1 مليار دولار.

وقدرت بيانات صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي للدولة بلغ 407,2 مليار دولار عام 2017 ليواصل ارتفاعه عام 2018 ليصل إلى 434,8 مليار دولار، حيث توقع الصندوق استمرار ارتفاع أهم المؤشرات الاقتصادية حتى عام 2020 ليرتفع الناتج إلى 500 مليار دولار[3].

3) **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة:** سنتطرق في الجدول التالي إلى التطرق لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال الفترة المحددة:

[3] آخر مقالات تجارة واستثمار بتاريخ 23 يناير 2017، الإمارات أكبر ثاني اقتصاد عربي خلال 2016 https//aliqtisadi.com

جدول رقم (3): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة (2010-2016)

نسبة مئوية

العام	معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بالعملات الوطنية		معدل نمو الناتج المحلي للفرد	معدل نمو الناتج المحلي بالدولار
	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية
2010	1,4	9,3	0,7	9,3
2011	3,9	21,3	2,7	21,3
2012	4,7	7,2	3,7	7,2
2013	5,2	8,1	4,1	8,1
2014	3,6	4,3	2,5	4,3
2015	3,8	-7,9	2,7	-7,9
2016	2,6	-1,2	1,5	-1,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي لعام 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 الصادر من صندوق النقد الدولي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2011 نحو 358,1 مليار دولار محققا بذلك معدل نمو بحوالي 21,3 في المائة بالأسعار الجارية، بالمقارنة مع معدل نمو بلغ حوالي 9,3 في المائة عام 2010 وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وواصل الناتج المحلي ارتفاعه عامي2012 و2013 على التوالي إلى 383,8 و 402,3 مليار دولار محققة بذلك معدل نمو قدر ب 7,2 في المائة عام 2012، و 8,1 في المائة عام 2013؛ حيث دعمت أسعار النفط المسجلة خلال عام 2012 النمو الاقتصادي في دولة الإمارات، حيث عام 2014 بدأ يظهر انخفاض طفيف في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 401,6 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 4,3 في المائة، أما سنة 2015 تراجع ليصل إلى 363,7 مليار دولار مقارنة بعام 2014 مسجلا بذلك انكماشا في معدل النمو بلغ بالأسعار الجارية 7,9 في المائة متأثرا بالعوامل ذاتها المتمثلة في تواصل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما في عام 2016 حدث تغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ونما إلى 392,1 مليار دولار وانخفض انكماش معدل النمو إلى 1,2 في المائة ويعود تباطؤ نموه إلى عدة عوامل أخرى أهمها الأوضاع في دول الجوار، ولكن عام 2017 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 407,2 مليار دولار لتحسن الأوضاع الاقتصادية في دولة الإمارات.

تظهر من خلال الجدول رقم (3) أيضا تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية في الفترة الزمنية المحددة من 2010 إلى 2016 حيث قدر عام 2010 معدل النمو للناتج

بالأسعار الثابتة ب 1,4 في المائة، وارتفع عام 2011 إلى 3,9 في المائة وفيما يتعلق باتجاهات النمو خلال عامي 2010 و 2011 فقد تحسن في الإمارات لكونها دولة مصدرة للنفط، أما عام 2012 فقد قدر معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة ب 4,7 في المائة وتحسن عام 2013 ليصل إلى أعلى نمو قدر ب 5,2 في المائة، وابتداء من عام 2014 تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لتأثر دولة الإمارات بتراجع أسعار النفط من خلال التأثير السلبي على المالية العامة وعلى الإنفاق العام والخاص نظرا لعدم توفر الفوائض المالية الكبيرة لديها التي تمكنها من دعم النمو، وهذا التراجع يعود إلى الانعكاس السلبي بانخفاض عائدات تصدير النفط نتيجة تواصل تراجع أسعاره في الأسواق الدولية خلال أعوام متتالية وأيضا أثر سلبا على نمو الإنفاق العام والخاص؛ حيث قدر معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2014 ب 3,6 في المائة حيث لوحظ تحسن طفيف في عام 2015 قدر ب 3,8 في المائة، أما بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد سجلت الإمارات كونها دولة عربية مصدرة للنفط انخفاضا في معدلات نموها عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015 ؛ حيث قدر عام 2015 و 2016 على التوالي ب 3,8 و2,6 في المائة، ونلاحظ من خلال الجدول حدوث انكماش في معدل نمو الناتج المحلي في نفس العامين على التوالي قدر ب 7,9 و1,2 في المائة.

كما نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي للفرد بالأسعار الثابتة في الإمارات العربية المتحدة ارتفع في فترة بين 2010- 2013 من 0,7 في المائة إلى 4,1 في المائة، وعاد للانخفاض إلى أن وصل عام 2016 إلى 1,5في المائة.

4) **التضخم**: نلاحظ من خلال الجدول التالي نسبة التغير في معدل التضخم خلال الفترة المعينة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

الجدول رقم (4) : نسبة التضخم خلال الفترة المحددة (2010-2016)

الوحدة (بالمائة)

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التضخم	0,9	0,9	0,7	1,1	2,3	4,1	1,9

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال معطيات صندوق النقد الدولي، عام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016

انخفض التضخم في الإمارات العربية المتحدة مقاسا بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال عام 2012 قدر ب 0,7 في المائة بالمقارنة مع عام 2010 و2011 الذين كان 2,9 في المائة وساهم في تخفيف الضغوط التضخمية وجود برامج لدعم المحروقات وبعض السلع الغذائية، وعلى صعيد اتجاهات معدل التضخم في الإمارات فقد ارتفع إلى نحو 1,1 في المائة عام 2013 مقابل 0,7 في المائة عام 2012؛ وبهذا يعكس زيادة معدلات الطلب المحلي وارتفاع أسعار المحروقات وبعض السلع الأساسية ليواصل الارتفاع على التوالي عام 2014 و2015 على التوالي 2,3

و4,1 في المائة، حيث نلاحظ ارتفاع ملحوظ عام 2015 وذلك نتيجة لارتفاع أسعار إيجارات المساكن، أما عام 2016 فقدر معدل التضخم بحوالي 1,9 في المائة مسجلا انخفاضا شديدا بالمقارنة مع معدل 4,1 في المائة عام 2015 وذلك نظرا لتراجع الأسعار العالمية للنفط،

5) **الميزانية العامة:** شهدت الميزانية العامة لدولة الإمارات تذبذبا خلال الخمس سنوات المحددة (2010-2016) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(5): الميزانية العامة لدولة الإمارات خلال الفترة (2010-2016)

	العجز أو الفائض الكلي(مليون دولار أمريكي)						
العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تكلفة العجز أو الفائض	-13,221	4,319	5,228	9,291	18,673	-6,590	-13,261
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	-4,6	1,2	1,4	2,4	4,6	-1,8	-3,6

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية لعام 2011، 2010، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، لصندوق النقد العربي

شهد عام 2010 عجز في الميزانية العامة بلغ 221 13 مليون دولار بنسبة 4,6% حيث تحسن الأداء المالي في الإمارات عام 2011 وشهدت فائض قدر ب 319 4 مليون دولار وبنسبة قدرت ب 1,2% وذلك نظرا للنمو الجيد في الإيرادات النفطية وإيرادات الغاز الطبيعي والمواد الخام، ثم واصل الفائض المالي نموه الكبير ليصل عام 2014 إلى 673 18 مليون دولار، بنسب 4,6%، أما عام 2015 و2016 فقد عادت للانخفاض من جديد وسجلت عجزا بنسبة 1,8% و3,6 % على التوالي قدرت ب 590 6 و261 13 مليون دولار أمريكي؛ ويعود العجز في ميزاني الدولة إلى انخفاض وتذبذب العوائد النفطية.

6) ميزان المدفوعات: حقق ميزان المدفوعات فائضا في الصادرات السلعية خلال الفترة الزمنية المحددة أما بالنسبة للواردات السلعية فقد كان فيها العجز على مدار خمس سنوات وكان تقديرها خلال الفترة 2012-2016 كما يلي:

الجدول رقم (6): يوضح الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة (2012-2016)

مليار دولار

العام	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات السلعية	356 554 9	371 034 4	343 053 6	300 480 4	298 633 9
الواردات السلعية	-218 049 0	-229 991 8	-234 620 8	-223 904 7	-230 316 1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017 لصندوق النقد العربي

من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود فائضا طول الفترة 2012-2016 حيث كان حجم الصادرات السلعية عام 2012 يقدر ب 356 554 9 مليار دولار لينخفض حتى يصل عام 2016 إلى 298 633 9 مليار دولار، أما بالنسبة للواردات السلعية نلاحظ عجز طيلة الفترة 2012-2016 حيث كان عام 2012 يقدر ب 218 049- مليار دولار، أما بالنسبة لعام 2016 ارتفع ليصل إلى 230 316 1- مليار دولار؛ ويظهر لنا من خلال الجدول مدى تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة 2012-2016.

7) **سعر الصرف**: الجدول التالي يوضح ذلك سعر الصرف لدولة الإمارات العربية المتحدة بالدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي واليورو:

الجدول رقم (7): يوضح سعر الصرف خلال الفترة (2012-2016)

الدرهم الإماراتي مقابل الدولار الأمريكي واليورو

العام	2012	2013	2014	2015	2016
الدولار الأمريكي	3,6725	3,6725	3,6725	3,6725	3,6725
اليورو	4,7420	4,8849	4,8849	4,0777	4,0653

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013، 2014، 2015، 2016، 2017

نلاحظ من خلال الجدول التالي انخفاض في سعر الدولار الأمريكي مقابل سعر اليورو؛ فقد كان الدولار الأمريكي ثابتا خلال طول الفترة من 2012 إلى 2016 حيث قدر ب 3,6725 أما اليورو فقد كان التغير فيه ذبذبا طفيفا خلال تلك الفترة ليسجل عام 2016 قيمة 4,0653 يورو وهذا نتيجة تراجع أسعار النفط مما أدى إلى تراجع أسعر الصرف.

8) **المالية العامة:** تلعب المالية الحكومة دورا هاما لا يمكن إغفاله في تفعيل القطاع الخاص وزيادة أنشطته بما تمده من نفقات عامة تشمل كافة القطاعات، أي أننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) المالية العامة خلال عامي 2014 و2015:

الجدول رقم (8): المالية العامة خلال عامي 2014 و2015

مليار دولار

العام	2014	2015	نسبة التغير
إجمالي الإيرادات العامة	423,0	295,0	% -30,3
إجمالي النفقات العامة	492,2	401,0	% -18,5
العجز/ الفائض النهائي	-69,2	-105,9	% 53,0

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2016، أداء الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة 2016، ص 36

نلاحظ انخفاض في إجمالي النفقات العامة بنسبة 18,5% حيث سجلت في عام 2014م حوالي 492,2مليار دولار أما عام 2015 سجلت 401,0 مليار دولار، وأيضا العجز شمل إجمالي الإيرادات العامة فقد كانت نسبة العجز تقدر ب 30,3 % عام 2014 أي ب 423 مليار دولار وانخفضت عام 2015 لتقدر ب 295 مليار.

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات

يأتي اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة لتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وخاصة الواعدة التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويعول عليها في تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل؛ مثل قطاع الصناعة، السياحة، التجارة، الخدمات، الطاقة المتجددة، الاتصالات، القطاع المالي، والتي تطورت نسبة مجموع ناتجها المحلي الإجمالي للدولة إلى 48,2% عام 2015، حيث سنتطرق إلى أهم القطاعات المساهمة ففي الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات[4]:

1) الصناعة التحويلية:

يأتي اهتمام الدولة بتنمية قطاع الصناعة باعتبارها عصب الجهاز الإنتاجي وحجر الزاوية في تكوين ركائز اقتصاد إنتاجي حقيقي وقاطرة التنمية ومحركها الرئيسي، إذ أنه القطاع الذي يمكن أن تقوم حوله كافة جهود التنمية وتعول عليه الدولة في إحداث طفرة تنموية وتحقيق مزيد من النمو بالمدى القصير والمتوسط، ويسهم في إرساء نظام اقتصادي معرفي مستقر ومستدام قائم على الابتكار والبحث والتطوير؛ وتطورت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 9% عام 2016، ودخلت السوق المحلي صناعات ذات قيمة مضافة عالية تتمتع بإنتاجية عالية الجودة تنافس المنتجات

[4] أحمد ماجد، **دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة أعمال عالمية**، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث، اغسطس2016م، ص12

الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية وقادرة على حفز النمو وتسجيل معدلات ربحية كبيرة وزيادة الصادرات منها مثل صناعات:

الألمونيوم والكيماويات والبتروكيماويات والحديد والصلب وصناعة الطيران.

2) الكهرباء والماء والغاز:

على الرغم من أن دولة الإمارات واحدة من الدول المهمة على الخريطة النفطية العالمية والتي من المفترض أن توجه استثماراتها إلى الطاقة التقليدية فقط وإنطلاقا من كونها واحدة من أكثر الدول اهتماما بمنافع وأهمية التنمية المستدامة وتعتبرها غاية رئيسية لعملها التنموي وعنوانا يلخص محتوى رؤيتها المستقبلية " الأجندة الوطنية " 2021 التي تستهدف أن تكون % 25 من الطاقة المنتجة في الدولة بحلول العام 2021 من مصادر الطاقة النووية ومساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة بنحو 5% ، فقد صارت إحدى أكثر دول العالم اهتماما بالتحول إلى الطاقة الجديدة والمتجددة حيث كانت نسبة منافسته في الناتج الإجمالي على نحو 10% عام 2015.

3) قطاع السياحة:

شهدت الدولة نقلة هائلة بقطاع السياحة الذي بات خلال السنوات الماضية مورداً مهماً للدخل بالنسبة للدولة ككل وكل إمارة على حدة، وصارت الإمارات بفضل التخطيط الجيد والرؤية المستقبلية البعيدة المدى وحسن توظيف الموارد

أهم وجهة سياحية في منطقة الشرق الأوسط، بل وصارت إمارة دبي رابع أكبر وجهة سياحية في العالم من حيث عدد السياح الدوليين الوافدين إليها، متفوقة على مدن سياحية عريقة، وصنفت الدولة بالتقارير الدولية من بين الأكثر استثماراً في صناعة السياحة بالمنطقة والعالم حيث مكنت استثماراتها السخية من تدشين العديد من المتاحف والفنادق والمنتجعات ووسائل الترفيه ومراكز التسوق وصارت مركزاً لجذب رؤوس الأموال الخارجية المهتمة بالاستثمار السياحي، ونجحت الدولة في أن تفرض نفسها كواجهة سياحية مهمة على خارطة السياحة العالمية وأصبحت مركزا لجذب الزوار من رجال الأعمال والسياح ومحبي التسوق وذلك بما تمتلكه من الإمكانات والمقومات التي تجعلها وجهة سياحية متعددة المزايا مثل وجود بنية تحتية متطورة من طرق وجسور ومطارات وموانئ ووسائل نقل ومواصلات واتصالات حديثة تنافس مثيلاتها في كبرى دول العالم، والمنتجعات السياحية الفاخرة ووسائل الراحة والترفيه بالإضافة إلى تميزها في مجال الضيافة حيث تمتلك مجموعة من الفنادق والشقق الفندقية مختلفة الفئات والدرجات لتلبي كافة متطلبات السياح، وتوافر كافة أنماط السياحة الترفيهية والثقافية وسياحة المؤتمرات والسياحة الرياضية والعلاجية والسفاري والسياحة التاريخية وسياحة التسوق وغيرها، وترافقت جهود الدولة الحثيثة ومشروعاتها الإستراتيجية في صناعة السياحة مع امتلاكها للعديد من المقومات التي لم تتوافر لمعظم منافسيها في هذه الصناعة وعلى رأسها توافر مقومات الأمن والاستقرار المجتمعي والسياسي

والانفتاح الثقافي على العالم الخارجي، وتمتعها بعلاقات قوية ومتينة مع كافة دول العالم، بالإضافة إلى قوة ركائز التطور الاقتصادي لديها، جعل منها الوجهة السياحة الأكثر أماناً وأفضلية مقارنة بأسواق أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأن تنافس على المراتب الأولى عالميا كوجهة مفضلة لاجتذاب السائحين من جميع أنحاء العالم، حيث كانت نسبة مساهمة ناتج قطاع قطاع الفنادق والمطاعم في الناتج الإجمالي غير النفطي للدولة ب 2,6% عام 2015.

4) قطاع النقل والتخزين والاتصالات:

يعد قطاع النقل والتخزين والاتصالات من القطاعات الرائدة في تفعيل سياسة التنويع وترسيخ دعائم اقتصاد المعرفة وقد وتطورت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 9,7 % عام 2015، حيث تحتل الإمارات الأولى عربيا بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحصلت على تصنيفات متقدمة بالتقارير العالمية المعنية الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين، كما كان للتطورات والإنجازات بمجال النقل والخدمات اللوجيستية دورها في دفع الحركة الاقتصادية ودعم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

5) القطاع المالي:

يأتي قطاع المشروعات المالية كأحد القطاعات التي تدير الاقتصاد الوطني من خلال الجهاز المصرفي وشركات التأمين، حتى أصبحت الدولة من أهم المراكز المالية في المنطقة ولذلك قد حقق القطاع نانجا قدره 9,8% عام 2015، وعلى الرغم من أن الأسواق المالية بالدولة تأثرت بتبعات الأزمات المالية العالمية إلا أنها تمكنت من المحافظة على تماسكها وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وارتفاع مستويات السيولة خاصة بعد استقرارها عام 2012.

6) القطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية:

حققت السياسات الزراعية التي انتهجتها الدولة أهدافها حيث ارتفعت عدد الحيازات الزراعية وزادت المساحات المزروعة وبالتالي زاد الإنتاج الزراعي ويؤكد ذلك قيام العديد من الصناعات التحويلية مثل تعليب الخضراوات والتمور والأعلاف، وقد حقق القطاع الزراعي ارتفاعا ملحوظا في الناتج المحلي خلال فترة معينة رغم الظروف المناخية المناخية السائدة إلا أن الاهتمام الكبير الذي توليه قيادة الدولة لهذا القطاع إضافة إلى الدعم الموجه له من قبل الحكومة أدى إلى تطوره بشكل ملحوظ.

7) قطاع التشييد والبناء:

أما لقطاع التشييد والبناء فقد حقق نمو في الناتج المحلي، وهو قطاع مؤثر في كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى ممثلا بجهاز المقاولات الذي قام بتنفيذ وتطوير التجمعات العمرانية والبنى التحتية للدولة.

8) قطاع العقارات وخدمات الأعمال:

أما قطاع العقارية وخدمات الأعمال فلا تزال يؤدي دوره بكفاءة عالية من خلال ما يقدمه من حجم أعمار وبناء ضخم يغطي كافة الإمارات وعلى الرغم من الدور الكير للقطاع الخاص في هذا القطاع، إلا أن إسهامات الحكومة لا تزال لها أثرها، فهي تسهم في بناء المساكن الشعبية لكافة المواطنين وتلبي حاجات السكان المتزايدة، أما الخدمات الاجتماعية فهي تواكب نهضة الدولة فاستمرار ارتفاع معدل النمو السكاني والتوسع الحضري دفع الدولة على المحافظة على مستوى معيشي وبيئي لائق وكان مردوده ذلك أن هذه القطاعات الاجتماعية حققت نموا في إجمالي الناتج المحلي.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة

يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أمورٍ عديدة، من توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد، وكذلك في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وإدخال تقنية متقدمة للدولة، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يؤدي إلى كسب العمالة الوطنية، مهارة أعلى وخبرة أكبر، تُدرك الدول عامةً بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى دائما لجذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ المناسب الذي يحفز على الاستثمار الأجنبي، وتقديم التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي.

المطلب الأول: العوامل وراء نمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من الوجهات الاستثمارية المفضلة عالميا وإقليميا، حيث تتميز بعدة عوامل تجعلها تضاعف نمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة ومن أهم هذه العوامل هي[5]:

1) الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ من خلال استقرار البيئة الاستثمارية التي تتم في إطار عملية تشجيع الاستثمار السياحي ومدى قابلية قدرة هذه البيئة على جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي ونموها وتوطينها في الإمارات، والموقع الجغرافي الاستراتيجي للدولة، والذي يعتبر كمدخل للأسواق الإقليمية، وحلقة وصل بين قارات العالم سواء مع الدول المنتجة أو الدول المستهلكة.
2) العوامل المحفزة لجذب المستثمرين في المناطق الحرة والمتمثلة في: ملكية المشروع 100% ملكية أجنبية، لا قيود على تصاريح العمل، السماح بتحويل كافة الأرباح إلى الخارج، الإعفاء من ضريبة الأعمال أو الشركات حسب المنطقة الحرة وتصل بعضها لمدة 50 عاما، الإعفاء من الرسوم الجمركية وامتيازات أخرى يمكن الاستفادة منها، الإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي.
3) توفر مستودعات المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة وكافة المستلزمات الأخرى التي تخدم مختلف المشاريع الاستثمارية، وتوفير مرافق البنية الأساسية المادية والاجتماعية من طرق وجسور وأنفاق ومطارات وموانئ ومرافق عامة وتجهيز البنية التحتية للنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
4) وجود تشريعات حديثة وقوانين سياحية استثمارية.
5) التسهيلات الإدارية السريعة والفعالة.
6) الدعم الحكومي غير المحدود لاستثمارات البنية الأساسية التي تخدم القطاع السياحي؛ فالحكومة تعتزم الاستثمار الأجنبي بكثافة في البنية الأساسية لاسيما النقل بما في ذلك الطرق العادية والسريعة والمترو والسكك الحديدية،

[5] تراري مجاوي حسين، **التفاعل الدينامي بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة (1990–2013)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7–2016، ص 119

كما يتطلب بناء مراكز صحية ومرافق تعليمية جديدة انفاقا كبيرا أيضا وستدعم النمو أيضا أنشطة البناء للقطاع الخاص التي ترتكز على المباني السكنية والتجارية بما في ذلك مراكز التسوق والفنادق والمطاعم ومساكن العمال في جميع أنحاء الإمارات، واستحداث برامج مبتكرة لتطوير بنية أساسية قوية تكون قادرة على دعم نمو المشروعات الاستثمارية السياحية من خلال ضخ الاستثمارات الحكومية الضخمة في مرافق البنية التحتية، ما انعكس على تخفيض التكاليف الاستثمارية الكلية للمشروعات السياحية وهو ما جذب ووطن الكثير من الشركات العاملة في قطاعات السياحة والفنادق والمتاحف والتراث.

المطلب الثاني: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه في مختلف القطاعات

لقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تطورا مذهلا في السنوات الأخيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي ضوء ذلك تبرز عدد من التساؤلات تتمثل في ما هي حصة دولة الإمارات من الاستثمار الأجنبي المباشر وكم تبلغ أرصدته، إضافة إلى ذلك في أي قطاعات يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات.

الفرع الأول: تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر

حققت الإمارات العربية المتحدة خلال العقدين ونصف من الزمن حضورا فاعلا مؤثرا على الخريطة العالمية بل تفوقت على كثير من الدول، ومن أجل معرف تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة ومدى مساهمته في النهوض بالاقتصاد الإماراتي سنتناول حجم تدفقاته وحجم الأرصدة الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2015) سيطرت السعودية، الإمارات ومصر على المراكز الثلاثة الأولى، وبما نسبته مجتمعة حوالي 56% من متوسط إجمالي التدفقات العربية؛ وقد جاءت الإمارات في المركز الثاني بحصة قدرها 178 9 مليون دولار وبنسبة 18,5%، والجدول الموالي يوضح قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات خلال الفترة المحددة:

الجدول رقم (9): يوضح تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016):

مليون دولار

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	5 500	7 679	9 602	10 488	10 066	8 795	8 986
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر	77 726	85 406	79 849	89 340	100 164	108 959	117 944

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية، لعام 2015، 2016، 2017،

يلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر تطور بشكل ملحوظ وكبير إذ أن التقدم الكبير الذي حققته الإمارات العربية المتحدة خلال تلك السنوات أدى وبشكل ملحوظ إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، مما جعلها الواجهة الأولى للمستثمرين الأجانب إذ يتضح إلينا أنه في عام 2010 بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر 500 5 مليون دولار ويعود هذا الانخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ، حيث قفز بعد ذلك ليصل إلى 679 7 مليون دولار وبحصة 17,9% من الإجمالي العربي سنة 2011، ليواصل الارتفاع عام 2012 ليقدر حجم التدفقات الواردة ب 602 9 مليون دولار وبحصة 20,4%، حيث بلغ أقصى ارتفاع له سنة 2013 ليبلغ 488 10 مليون دولار،يظهر لنا تراجع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قدر ب 066 10 مليون دولار عام 2014؛ وذلك نظرا للتغيرات التي حدثت لأسعار النفط وانخفاضها، ونلاحظ عام 2015 انخفاض شديد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 795 8 مليون دولار وذلك كنتيجة لتواصل هشاشة الاقتصاد العالمي، ولكن رغم ذلك يعود الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في دولة الإمارات إلى التدفق وقدر ب 986 8 مليون دولار سنة 2016، ومن المتوقع أن تظل وجهة رئيسية للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر للسنوات المقبلة.

ويعود هذا التحسن لتوجه الدولة نحو تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار، ومن أهمها اعتماد السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتي تتضمن 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية، الصحية، الطاقة، النقل، الفضاء، المياه، وتخصيص حجم استثمارات متوقعة فيها بأكثر من 300 مليار درهم[6].

كما شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة ارتفاعا شأنها شأن التدفقات تركزت في عدد محدود من الدول العربية؛ واستحوذت الإمارات على المرتبة الثانية بعد السعودية تليها مصر وهذا عام 2016 ، والجدول السابق يوضح حجم الأرصدة خلال الفترة 2010-2016 حيث شهدت تذبذبا من عام 2010 إلى عام 2013 ثم واصلت الارتفاع إلى أن وصلت إلى 164 100 مليون دولار بنسبة قدرت ب 18% عام 2014، وعام 2016 بلغت 944 117 مليون دولار بنسبة نمو بلغت 21 %.

[6] أحمد ماجد، مرجع سابق، ص12.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فهي عديدة ومتنوعة فسنتطرق إليه حسب النشاط الاقتصادي حيث نلاحظ أن أكثر القطاعات التي يتوجه إليها المستثمر الأجنبي في مختلف القطاعات خلال الفترة 2010-2016:

الجدول رقم (10): الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2010-2016)

مليون درهم

النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	325	292	114	122	125	128	166
التعدين واستغلال المحاجر	10 580	9 553	18 663	21 229	24 242	27 166	38 519
إمدادات الكهرباء والبخار والغاز وتكييف الهواء	6 286	6 565	6 713	6 887	8 263	10 165	9 950
التشييد والبناء	13 193	11 820	13 051	14 262	17 995	17 793	18 242
تجارة الجملة والتجزئة	54 211	71 042	79 069	82 960	94 916	109 692	125 719
النقل والتخزين	20 156	8 289	8 519	12 041	12 771	14 072	11 399
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	4 387	9 935	1 772	2 216	2 235	2 237	2 830
المعلومات والاتصالات	4 326	5 700	11 980	13 495	39 471	39 651	41 905
المؤسسات المالية والتأمين	299 096	196 882	348 946	360 526	391 721	419 613	574 421
العقارات وخدمات الأعمال	70 640	203 850	83 968	92 552	99 216	103 570	118 657
الأنشطة المهنية،	5 930	10 556	10 162	12 276	14 318	14 311	15 853

والعلمي والتقنية							
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	8 358	11 547	2 332	2 437	3 905	4 073	3 658
التعليم	585	754	732	1 200	1 382	1 225	1 227
الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	401	1 065	1 193	1 183	1 207	1 202	1 190
الخدمات الأخرى	17	22	26	26	27	28	26
المجموع	498 491	547 872	587 240	623 412	711 794	764 926	961 762

المصدر: إحصاءات حسب الموضوع للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، نتائج مسح الاستثمار الأجنبي المباشر

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستقطب العديد من القطاعات المختلفة ومن بين أهم الاستثمارات التي شاهدت تطورا خلال فترة (2010-2016)؛ هو قطاع العقارات الذي استقبل حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2016 بقيمة قدرت ب 65 118 مليون درهم مقارنة بعام 2010 الذي كان يقدر ب 640 70 مليون درهم، كما شاهد قطاع المالية والتأمين انطلاقة جديدة يزداد فيها حجم نمو الأعمال حيث قدرت تكلفة الاستثمار فيها عام 2016 ب 421 574 مليون درهم بنسبة تقدر ب 1,4% من إجمالي الأنشطة الاقتصادية، نلاحظ ارتفاعه بالنسبة لعام 2010 ب 096 299 مليون درهم ومن المتوقع أن يزداد نمو هذا القطاع وتطوره أكثر وأكثر في السنوات القادمة، كما نلاحظ أن قطاع الخدمات كانت تقدر فيه حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2010 ب 17 مليون درهم ليرتفع عام 2016 ويصل إلى 26 مليون درهم إماراتي وهذا الارتفاع سيعزز نمو التجارة في الإمارات حيث من المتوقع أن يشهد نمو أسرع نسبيا من نمو تجارة السلع وستكون السياحة المساهم الأكبر في هذا النمو، والشكل التالي يوضح نسبة استقطاب الأنشطة الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل رقم (2): نسبة استقطاب الأنشطة الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2016

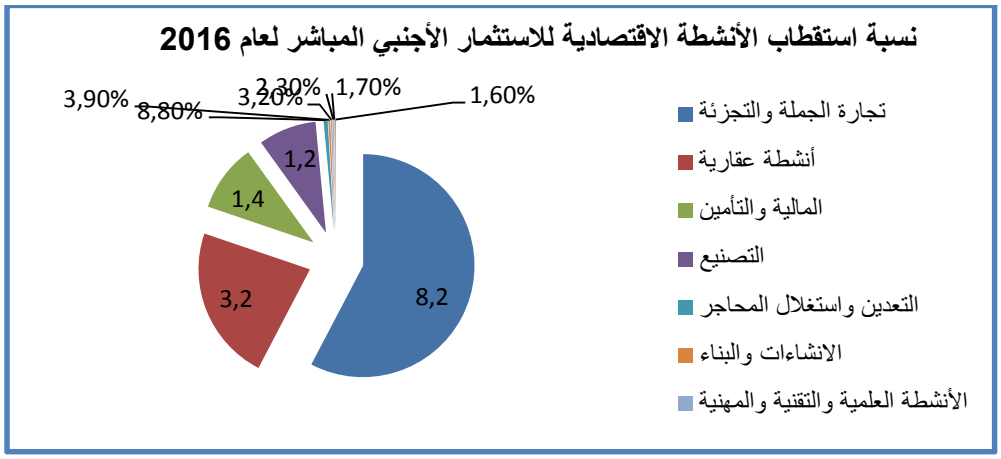

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (1)

المطلب الثالث: المشاريع الاستثمارية في دولة الإمارات العربية المتحدة

شهدت الإمارات العربية المتحدة في العقدين الأخيرين نهضة عمرانية وثقافية وحضارية واقتصادية كبيرة، واستقطبت عمال من حول العالم واستثمارات عظيمة في كافة المجالات، حيث أن هناك الكثير من المشاريع المربحة داخل الإمارات نظرا للعمالة التي تستقطبها من حول العالم جعل منها سوق خصبة لكثير من المشروعات المختلفة، وسنتطرق إلى أهم الدول المستثمرة في الإمارات وتكلفة مشاريعها.

الفرع الأول: أهم الدول المستثمرة في الإمارات

أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2017؛ عن قيام عدة شركات بإنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة وقد أعلنت عن عشرة دول احتلت الصدارة خلال الفترة 2012-2016 بلغ إجمالي مشاريعها ب 1 619 مشروع خاص ب 1 481 شركة وقد قدر إجمالي تكلفة الاستثمار في تلك الفترة ب 48 827 مليون دولار وسنتعرف إلى هذه الدول من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11) : أهم الدول المستثمرة في الإمارات مابين الفترة يناير 2012 وديسمبر 2016

الدولة	التكلفة (بمليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الهند	12 635	137	124
الولايات المتحدة	5 861	373	340
المملكة المتحدة	3 384	259	243
الصين	3 317	34	27
السعودية	2 743	22	21
اليابان	2 585	43	43
فرنسا	2 057	90	80
ألمانيا	1 984	96	82
هولندا	1 552	34	33
كندا	1 320	26	25
أخرى	11 390	505	463
الإجمالي	48 827	1 619	1 481

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، لمناخ الاستثمار 2017، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، ص 52

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الهند احتلت المرتبة الأولى في استحواذها على عدد المشاريع بأكبر تكلفة استثمارية قدرت ب 12 635 مليون دولار إذ بلغ عدد مشاريعها 137 مشروع تخص 124 شركة، مقابل استثمار الولايات المتحدة ل 373 مشروع تخص 340 شركة بتكلفة استثمارية بلغت 5 861 مليون دولار، وجاءت المملكة المتحدة في المرتبة الثالثة وقدرت عدد مشاريعها 259 مشروع تخص 243 شركة وبلغت تكلفتها 3 384 مليون دولار، تلتها الصين في المرتبة الرابعة حيث قدرت عدد مشاريعها 34 مشروع يخص 27 شركة وقد قدرت تكلفتها ب 3 317 مليون دولار، ثم السعودية كانت تكلفة مشاريعها 2 743 مليون دولار مقابل 22 مشروع يخص 21 شركة، أما اليابان فقد جاءت في المرتبة السادسة بتكلفة قدرت ب 2 585 مليون دولار، تلتها فرنسا و ألمانيا على التوالي بعدد مشاريع قدرت ب 90و 96 مشروع خاص ب 80و 82 شركة وقد قدرت التكلفة الاستثمارية ب 2 057 و1 984 مليون دولار على التوالي، أما هولندا بلغت التكلفة الاستثمارية حوالي 1 552 مليون دولار وعدد مشاريعها كان يقدر ب 34 مشروع يخص 33 من الشركات، وجاءت كندا في المرتبة العاشرة والأخيرة في ترتيب الدول فقد كانت تكلفها تقدر ب 1 320 مليون دولار، حيث عدد مشاريعها كان 26 مشروع خاص ب 25 شركة، ومن خلال الشكل الموالي نلاحظ نسبة أكبر 10 دول مستثمرة في دولة الإمارات عام 2016:

الشكل رقم (3): يوضح نسبة أكبر 10 دول مستثمرة في الإمارات العربية المتحدة عام 2016

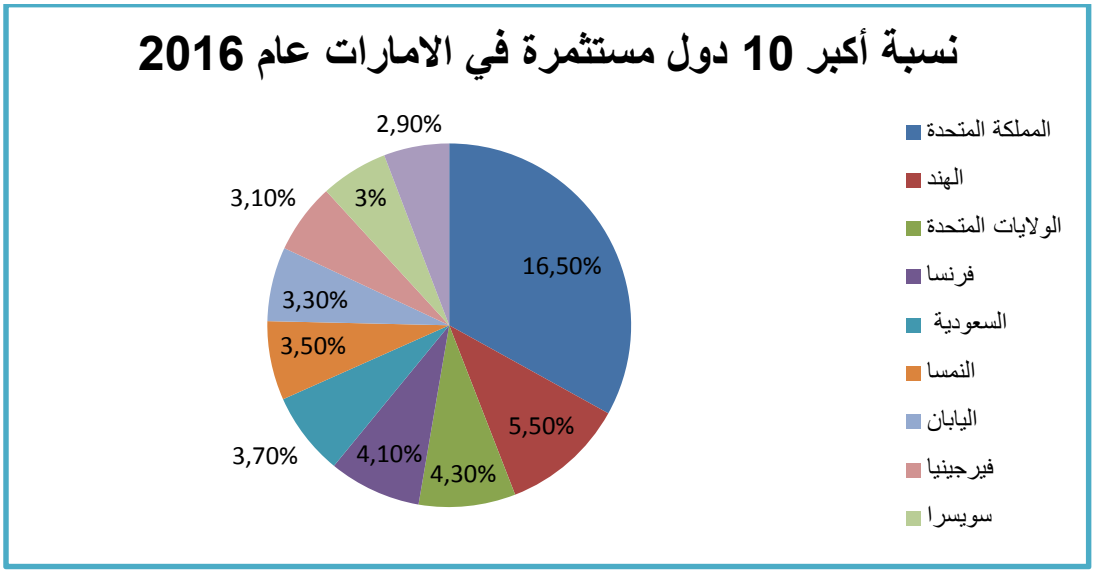

من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (1)

نلاحظ من خلال الجدول التالي أهم خمسة شركات مستثمرة في الإمارات العربية المتحدة العربية خلال الفترة 2012-2016؛ فمن بين هذه الشركات هناك شركتين تخدم القطاع السياحي وهذا لأهمية وتطور القطاع السياحي، فأكبر شركة مستثمرة في الإمارات هي شركة "SOBHA" وهي شركة عقارية هندية تكلفتها 4 348 مليون دولار، وتوجد أيضا

شركة "ACCOR" الفرنسية التي تشمل مجموعة من الفنادق والتي تقدر تكلفتها 1 052 مليون دولار؛ والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (12): أهم 5 شركات مستثمرة في الإمارات مابين يناير 2012 وديسمبر 2016:

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Sobha (Sobha Developers)	الهند	4 348
Apar Industries	الهند	2 617
ACWA power international	السعودية	1 800
Harbin Electric	الصين	1 444
Accor	فرنسا	1 052

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية،2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 52

1) **Sobha (Sobha Developers)**[7]: هي شركة هندية للتطوير العقاري بلغت تكلفتها الاستثمارية 4 348 مليون دولار احتلت المرتبة الأولى لأهم شركة مستثمرة في الإمارات؛ تعمل في مجال البناء، التطوير، البيع، الإدارة، التشغيل، مشاريع الإسكان، المباني التجارية وغيرها من الأنشطة ذات صلة.

2) **Apar Industries**[8]: آبار للصناعات المحدودة، وهي شركة هندية تعمل في مختلف مجالات الهندسة الكهربائية والمعدنية تقدم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة في مجالات محركات نقل الطاقة والتخصصات النفطية وكابلات الكهرباء والاتصالات، قدرت تكلفتها الاستثمارية ب 2 617 مليون دولار.

3) **ACWA power international**[9]: شركة سعودية بلغت تكلفتها الاستثمارية 1 800 مليون دولار، شركة رائدة في تزويد الطاقة وتحلية المياه تزخر بسجل حافل في مجال الطاقة بدءا من الطاقة الشمسية والحراري، وطاقة الرياح وتحويل النفايات إلى طاقة.

4) **Harbin Electric**[10]: هي شركة صينية للكهرباء المحدودة تعمل في مجال البحث والتطوير وتصنيع بناء معدات محطات الطاقة.

5) **ACCOR**[11]: هي مجموعة من الفنادق الفرنسية، التي تشمل العديد من العلامات التجارية المتنوعة التي تناسب الميزانيات الاقتصادية إلى مستوى الإقامة الفاخرة.

[7] /https://www.sobha-me.com
[8] Apar Industries LTD
[9] /http://www.acwapower.com/ar
[10] http://www.china-hei.com/en/Tpl/Company/company-1.php

الفرع الثاني: فروع الشركات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة

يمكن تقسيم فروع الشركات الأجنبية المسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب الإمارة أو حسب الجنسية وسنوضح ذلك كما يلي:

أولا: عدد فروع الشركات الأجنبية المسجلة بدولة الإمارات موزعة حسب الإمارة

الجدول رقم(13): عدد فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدولة موزعة حسب الإمارة عام 2016

الإمارة / العام	أبو ظبي	دبي	الشارقة	عجمان	أم القيوين	رأس الخيمة	الفجيرة	العين	الإجمالي
2012	1730	1220	131	10	2	43	53	74	3263
2013	1825	1293	126	10	2	44	58	74	3484
2014	2213	1503	130	11	2	45	59	--	3963
2015	2966	2078	194	10	3	49	87	--	5387
2016	1484	1204	97	8	2	41	55	--	2891

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي 2014،2013، 2015، 2016، 2017 مناخ الاستثمار في الدول العربية، للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بلغ عدد فروع الشركات الأجنبية بدولة الإمارات العربية المتحدة 3263 شركة عام 2012 تتمركز 1730 شركة منها في أبو ظبي يتمركز غالبيها في قطاعي المقاولات والاستشارات محققا ما نسبته 53% من إجمالي الشركات المسجلة بالدولة في حين لم تتمكن أم القيوين من اجتذاب سوى فرعين فقط من إجمالي الشركات، ثم تطور عدد فروع الشركات الأجنبية بالدولة من 3484 فرعا عام 2013 إلى 3963 فرعا عام 2014 بنسبة نمو بلغت 13,7%، يتمركز 2213 فرعا منها بإمارة أبو ظبي بنسبة تركز بلغت 55,8% و1503 فرعا بإمارة دبي بنسبة تركز بلغت 37,9%؛ أي نحو 93,7% من فروع الشركات الأجنبية بالدولة تتمركز بإمارتي أبو ظبي ودبي لما تتمتعان به برواج اقتصادي وعناصر جذب استثمارية جعلتهما عصب النشاط الاقتصادي بالدولة، كما نلاحظ تطور بالزيادة في الدولة من 3963 فرعا عام 2014 إلى 5387 فرعا بنهاية العام 2015 بنسبة زيادة بلغت 35,9% يتركز 2966 فرعا منها بإمارة أبو ظبي بنسبة تركز بلغت 55% و2078 فرعا بإمارة دبي بنسبة تركز بلغت 38,6% أي نحو 93,6% من فروع الشركات الأجنبية بالدولة، ولكن تراجع عدد فروع الشركات الأجنبية في الدولة من 5387 فرعا بنهاية العام 2015 إلى 2891 فرعا بنهاية عام 2016 بنسبة تراجع بلغت 46,3% ويرجع ذلك لعدم قيام هذه الشركات بتجديد

[11] https://www.accorhotels.com/fr/france/index.shtml

رخصها عام 2016، يتركز 1484 فرعا منها بإمارة أبو ظبي بنسبة تركز بلغت 51,3%، و1204 فرعا بإمارة دبي بنسبة تركز بلغت 41,6%.

الشكل رقم (4): يوضح التوزيع النسبي لفروع الشركات الأجنبية المباشرة حسب الإمارة لعام 2016

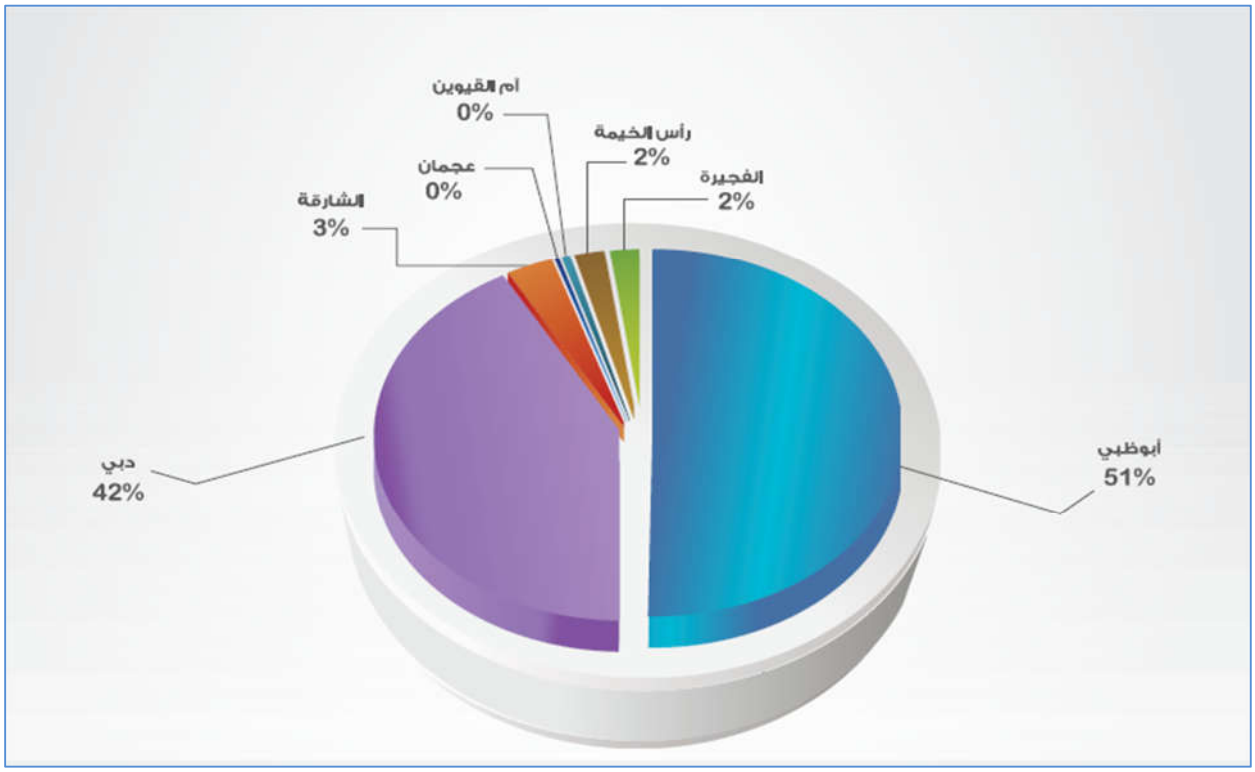

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لعام 2017،مناخ الاستثمار في الدول العربية، للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 47

ثانيا: فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدول موزعة حسب الجنسية

توزعت فروع الشركات الأجنبية بالدولة على نحو 70 جنسية تمارس أنشطتها بكافة القطاعات الاقتصادية؛ والجدول التالي يوضح جنسيات فروع الشركات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

الجدول رقم (14): فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدول موزعة حسب الجنسية عام 2016:

الجنسية	عدد الفروع	الجنسية	عدد الفروع
بريطانيا	366	جيرسي	15
جزر فيرجن البريطانية	98	تركيا	38
أمريكا	270	جزر تشانيل	10
ألمانيا	91	البحرين	38
الهند	169	بنما	36

فرنسا	109	باكستان	40
جنوب أفريقيا	2	إيران	30
رومانيا	1	بلجيكا	32
اليابان	81	برمودا	33
سويسرا	83	السعودية	19
هولندا	73	الأردن	34
ايطاليا	83	عمان	13
الصين	76	الكويت	18
جزر كيمان	60	ايرلندا	11
الدنمارك	12	اليونان	9
مصر	45	النرويج	10
سنغافورة	57	السويد	15
استراليا	40	النمسا	21
قبرص	45	قطر	14
تونس	5	بنجلاديش	4
فلسطين	4	فنلندا	8
المغرب	3	الفلبين	5
البرازيل	2	البرتغال	5
اسكتلندا	8	روسيا	5
هونج كونج	41	العراق	2
اسبانيا	52	فيرجينيا (الولايات المتحدة)	3
لبنان	103	كندا	29
ماليزيا	22	كوريا الشمالية	42
كوريا الجنوبية	105	أخرى	245

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية،2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص 48

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن بريطانيا تتصدر قائمة الدول التي لديها فروع شركات مسجلة بالدولة بعدد 366 شركة بنسبة 12,7% من إجمالي فروع الشركات الأجنبية المسجلة بالدولة، وجاءت فروع الشركات الأجنبية الأمريكية بالمرتبة الثانية بعدد 270 شركة وبنسبة 9,3%، تلتها الهند بعدد 169 فرعا، ثم فرنسا بعدد 109 فرعا، ثم جزر فيرجن البريطانية بعدد 89 فرعا، ثم ألمانيا بعدد 911 فرعا، ثم إيطاليا وسويسرا بعدد 83 فرعا، واليابان بعدد 81 فرعا، أي أن الدول المشار إليها ضمت 1350 فرعا بنسبة 46,7% من إجمالي فروع الشركات الأجنبية بالدولة، وتمارس تلك الشركات عملها بقطاعات ومجالات النفط والتكنولوجيا ومشروعات البنية التحتية بالدولة.

المبحث الثالث: واقع وآفاق ترقية القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة

تعتبر المقومات السياحية عنصر من العناصر الأساسية المكونة للعرض السياحي، فهي تعتمد اعتمادا كليا عليها، وهي في واقع الأمر تمثل تلك الإمكانيات الطبيعية والمادية والصناعية التي تمتلكها دولة الإمارات، مما يستلزم تثمينها و حمايتها للاستفادة منها، وفي هذا المبحث أردنا أن نعطي نظرة على المقومات السياحية لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد التطرق إلى مؤشرات القطاع السياحي وأهم الاستراتيجيات المتبعة فيها.

المطلب الأول: مؤشرات أداء قطاع السياحة في الإمارات

تعتبر المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الإماراتي إطارا مهما للحديث عن أهمية القطاع السياحي في الإمارات وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

1) **طاقات الإيواء:** تعتبر طاقات الإيواء لأي دولة من المؤشرات السياحية الهامة نظرا لقدرتها على تلبية الطلب السياحة والإمارات تتميز بتوزيع متكافئ للطاقة الفندقية على الفئات المختلفة، حيث تطورت طاقات الإيواء فيها خلال الفترة 2010-2016 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): يوضح تطور عدد المنشآت والغرف الفندقية خلال الفترة 2010-2016

العام	عدد المنشآت الفندقية	عدد الغرف في الفنادق
2010	522	74 094
2011	559	81 468
2012	561	87 254
2013	610	92 795
2014	1 027	141 396
2015	1 056	148 632
2016	1 060	155 704

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصاءات القطاعات الإنتاجية في الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لعام، 2015، 2016

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد المنشآت الفندقية وعدد الغرف حيث تضاعف عدد المنشآت الفندقية من 522 منشأة عام 2010 إلى 1 060 منشأة عام 2016، ونفس الشيء بالنسبة للغرف فقد انتقل من 74 094 غرفة عام 2010 إلى 155 704 غرفة عام 2016؛ وهذا نتيجة زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي باعتباره أحد القطاعات الهامة نتيجة تزايد عدد السياح إلى الإمارات العربية المتحدة.

2) **التدفقات البشرية:** تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أكثر بلدان الشرق الأوسط استقبالا للسياح، حيث بلغ عدد الوافدين من الزوار عام 2010 حوالي 9 582 531 سائح بينما نلاحظ الفرق الشاسع عام 2016 ليقدر بحوالي 489 868 سائح والجدول التالي يوضح تطور السياح خلال الفترة 2010-2016:

الجدول رقم (16): يوضح تطور عدد السياح في الإمارات خلال الفترة 2010-2016

ملايين

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد النزلاء	9582531	11015679	12477041	1399566	19568701	21417611	22868489

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصاءات القطاعات الإنتاجية المنشآت الفندقية لعام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016 للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

يعود هذا الارتفاع لتمتع الإمارات ببنية تحتية كبيرة خاصة في مجال المطارات وشركات الطيران والفنادق وهو السبب الرئيسي لإقبال السائحين الأوروبيين عليها، إلى جانب استقبال السياحة العربية بنسبة كبيرة خاصة بعد الأحداث السياسية التي حدثت في الدول العربية.

كما جاء في تقرير السياحة لعام 2016 عدد نزلاء الفنادق والشقق الفندقية حسب الأقاليم لعام 2016 فكانت كالتالي:

الجدول رقم (17): نزلاء الفنادق والشقق الفندقية حسب الأقاليم لعام 2016

ملايين

الأقاليم	دولة الإمارات	دول مجلس التعاون الخليجي	الدول العربية	الدول الآسيوية	الدول الأوروبية	الدول الأمريكية	الدول الإفريقية	الأقيانوسية	اخرى
عدد النزلاء	3901907	3987396	2608077	5095041	5028572	1181389	823477	380717	67914

المصدر: إحصاءات القطاعات الإنتاجية، للهيئة الاتحادية للتنافسية والاتحاد لعام 2016

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أكبر عدد من نزلاء الفنادق و الشقق الفندقية لعام 2016 كان من الدول الأسيوية حيث قدر ب 5,095,041 نزيل، وبعدها هم نزلاء من الدول الأوروبية قدر ب 5,028,572، وقد احتل نزلاء دولة الإمارات المرتبة الثالثة و قدر ب 3,901,907 ثم دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ عدد النزلاء منهم 3,781,396، ثم تأتي الدول العربية في المرتبة الرابعة قدر عدد نزلائها ب 2,608,077، أما الدول الأمريكية فقد قدر ب 1,181,389، ثم الدول الإفريقية والأقيانوسية على التوالي بعدد قدر ب 823,477 و380,717 ليبقى باقي عدد النزلاء من الدول الأخرى يقدر ب 67,914 نزيل.

3) **الإيرادات السياحية:** من المتعارف عليه أن التدفقات البشرية لأي دولة يتبعه تدفقات نقدية يقوم بها السياح بإنفاقها سواء على الأكل، الشرب، النقل، المبيت، أو الهدايا...، وباعتبار الإمارات العربية المتحدة دولة سياحية هامة في منطقة الشرق الأوسط يمكن التطرق للإيرادات خلال الفترة 2010-2016م.

الجدول رقم (18) :تطور الإيرادات السياحية في الإمارات خلال الفترة 2010-2016م

مليار دولار

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات	--	--	--	24	32	33	32

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصاءات القطاعات الإنتاجية المنشآت الفندقية لعام 2014، 2015، 2016 للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

على اعتبار أن التدفقات النقدية تتماشى مع التدفقات البشرية في معظم الأحيان وتتراوح بين الارتفاع والانخفاض نتيجة الظروف العالمية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو الظروف المحلية للدول المستقبلة فمن خلال الجدول نجد هناك تطور في العوائد فبعدما كان 24 مليار دولار عام 2013 أصبح 33 مليار دولار عام 2015، مع وجود بعض الانخفاض عام 2016 إلى 32 مليار دولار الذي جاء عقب الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2015 تأثر قطاع السياحة أيضا بانخفاض قيمة اليورو أمام الدولار، ما أدى إلى تراجع كبير في تدفق السياح من الاتحاد الأوروبي ودول أخرى، وخاصة من روسيا وهذا أدى إلى تراجع الإيرادات السياحية عام 2016.

4) **الليالي السياحية:** بالإضافة إلى الزيادة في عدد السائحين هناك أيضا نمو مماثل في عدد الليالي التي يقضيها السياح في الإمارات كما توضح أرقام الجدول التالي:

الجدول رقم (19) : يوضح عدد الليالي التي يقضيها السائح في الإمارات خلال الفترة (2010-2016)

مليون ليلة سياحية

العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الليالي السياحية	24	30	34	40	63	69	73

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصاءات القطاعات الإنتاجية المنشآت الفندقية لعام 2012، 2013 2014، 2015، 2016 للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

يوضح الجدول تطور الليالي السياحية هو أيضا شهد ارتفاعا خلال الفترة بين 2010-2016م حيث قدر عام 2016 ب 73مليون ليلة سياحية مقابل 24مليون ليلة سياحية عام 2010م وهذا راجع إلى استحداث الأنشطة السياحية التي تحفز السياح على تمديد إقامتهم في الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني: المقومات السياحية في الإمارات العربية المتحدة

برزت الإمارات العربية المتحدة مقصدا لأمم وشعوب من مختلف أنحاء العالم، فهي تستقطب أكثر من ثمانية ملايين سائح سنويا، وفيها أكبر عدد من الشركات العابرة للقارات، وقدر كبير من الاستثمارات الإقليمية والدولية، حيث تتمتع بكل المقومات التي تكفل نجاح الصناعة السياحية فيها وفي مقدمتها الأمن والاستقرار والموقع الجغرافي الذي يربط بين مختلف قارات العالم حيث تعتبر بوابة لعبور الأوروبيين لإفريقيا الشرق الأوسط وآسيا والطقس المتميز طوال أكثر من ستة أشهر في العام ومتعة التنزه والتجوال والتسوق بحرية وأمن وطمأنينة، وبالرغم من افتقارها للمقومات السياحية الطبيعية إلا أنها شكلت محيطا سياحيا فريدا لجذب كل من رجال الأعمال والسياح الأجانب، وبيئة أعمال مواتية لتنمية هذه الصناعة، مع خطوات واسعة في تسهيل السفر وتحرير نظام التأشيرات، بالإضافة إلى البنية الأساسية الحديثة والمتطورة التي تكفل خدمات راقية للسائحين والزائرين من مطارات وموانئ وشبكة طرق ووسائل اتصالات وفنادق ومراكز تسوق عالمية وغيرها من الخدمات الراقية، البنية التحتية للنقل الجوي في المرتبة الثالثة عالميا من بين 141 دولة، كما تمثل الشواطئ الرملية الذهبية النظيفة الممتدة لمسافة 700 كيلومتر والخدمات المتميزة لأكثر من 500 فندق ومنتجع سياحي عدا الشقق الفندقية في مختلف أنحاء الدولة، إضافة إلى الآثار التاريخية ومراكز التراث والمتاحف وانتشار الأندية والرياضة، إضافة إلى المعارض والمؤتمرات التي جذب الملايين من السياح؛ ويمكن التوصل إلى العديد من المقومات السياحية لدولة الإمارات باختصار كما يلي[12]:

الفرع الأول: البنية التحتية لدولة الإمارات العربية

احتلت دولة الإمارات المرتبة الثالثة عالميا في جودة البنية التحتية والمرتبة الأولى عالميا في العديد من مؤشرات جودة البنية التحتية، وفقا لتقرير التنافسية الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016، وجاءت في المرتبة الأولى عالميا في جودة الطرق والمرتبة الأولى عالميا في البنية التحتية للنقل الجوي وقطاع الطيران، وتواصل دولة الإمارات جهودها في تنفيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة وخاص قطاعات الطاقة والنقل والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكك الحديدية والمترو والمواصلات والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من مشاريع البنية الأساسية المتكاملة وسنقوم بلمحة عن البنية التحتية للإمارات كالتالي[13]:

1) النقل لجوي:

تتميز البلاد بقوة الانفتاح على السياح والسفر محتلة المرتبة 24 دوليا حسب تقرير 2015 من خلال الميزة التنافسية الأهم للإمارات العربية المتحدة والتي تتعلق بمحاور الطراز العالمي الدولي من أجل السفر الجوي العالمي، ويوجد بدولة

[12] عدلي زهير، مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد 32-2015، ص 53

[13] عدلي زهير، مرجع سابق، ص 53و54

الإمارات ثمانية مطارات دولية في كل من أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة والعين، فيما جري الدراسات لإنشاء مطار جديد في منطقة المنامة بإمارة عجمان بتكلفة 1,2 مليار درهم وبناء مطارات دولية جديدة وتوسعات كبيرة في مطاري أبو ظبي و دبي الدوليين، كما ينظر أن يصل حجم الاستثمارات في مطارات الدولة خلال الفترة 2015-2020 نحو 100 مليار درهم، وتوقع مجلس المطارات العالمي أن تصل الطاقة الاستيعابية في مطارات الدولة القائمة والجديدة إلى ما يزيد على 50 مليون راكب بحلول 2020 لتحتل المركز الأول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث الطاقة الاستيعابية.

2) النقل البحري:

يوجد على امتداد سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 26 ميناء بحريا عدا موانئ تصدير النفط تشكل حوالي نحو 13 ميناء منها المنافذ التجارية الرئيسية البحرية للدولة التي ترتبط مع العالم الخارجي وتستحوذ على أكثر من 61 في المائة من جمالي حركة الشحن في منطقة الخليج، ويعد ميناء خليفة بمنطقة الطويلة بإمارة أبو ظبي الذي افتتح عام 2012 أحد أضخم الموانئ وأكثرها تطورا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث التكنولوجيا المتاحة فيه والمساحة والقدرة التشغيلية، ويتميز كذلك بقدرته على استيعاب الجيل الجديد من سفن الشحن العملاقة وتمكن من مناولة أكثر من مليون حاوية خلال العام الأول من تشغيله، ويرتبط الميناء حاليا بأكثر من 40 ميناء في العالم و17 خط دولي عبر القارات، كما يتميز الميناء بأنه سيرتبط بمشروع شبكة السكك الحديدية الذي تقوم بتنفيذه حاليا شركة الاتحاد للقطارات، وما يجعله أول ميناء في المنطقة يوفر لعملائه هذه الوسيلة الحيوية لنقل البضائع.

3) النقل البري:

أما بالنسبة للنقل البري فقد تأسست "شركة الاتحاد للقطارات" بموجب المرسوم الاتحادي في عام 2009، لتقوم بإنشاء وتشغيل وتطوير أول شبكات السكك الحديدية لنقل الركاب والبضائع في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وتبلغ التكلفة الإجمالية لمشروع "قطار الاتحاد" نحو 40 مليار درهم ويمتد على مسافة 1200 كيلو متر بطاقة استيعابية تصل عند بدأ التشغيل إلى 50 مليون طن من البضائع و16 مليون راكب سنويا، وتغطي شبكة الاتحاد للقطارات كافة إمارات الدولة، وخاصة المناطق الصناعية الإستراتيجية الكبرى فيها، إضافة إلى الربط بين مدينة الغويفات الواقعة على حدود الإمارات مع السعودية، ووقعت شركة الاتحاد للقطارات، وهي الجهة المختصة بإنشاء وتشغيل منظومة السكك الحديدة في الدولة في 25 أبريل 2014 اتفاقا مع شركة "دي بي شنكر" الألمانية لتأسيس شركة تشغيل وصيانة السكك الحديدية تحمل اسم "الاتحاد دي بي" وتتولى تشغيل المرحلة الأولى من شبكة السكك الحديثة إضافة إلى تقديم خدمات الصيانة والاستشارات المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والسلامة وخدمات العملاء، كما تم تخصيص ميزانية تقدر بنحو 9,2 مليار درهم لتطوير شبكة القطارات الوطنية بالدولة، ضمن خططها التنموية للأعوام (2013-2020).

الفرع الثاني: الموارد البشرية والثقافية:

تحتضن دولة الإمارات أكثر من 180 جنسية تعيش على أرضها، وتتألف هذه الجنسيات فيما بين بعضها البعض وتتراص جميعا في صف واحد وراء النهوض بالدولة لأعلى مستويات التطور والحداثة، حيث تلتحم أياديها لتصبح يدا واحدة في بناء نموذج للثراء الحضاري والاقتصادي في منطقة مستعصية حتى الآن على إدراك قيمة إعلاء إنسان على أي اختلافات حضارية أو ثقافية، على الرغم من أن الإمارات لا تتمتع بموارد طبيعية غنية، إلا أنها أسست وبنت قاعدة للموارد الثقافية مجتذبة كل رجال الأعمال والمسافرين لغرض الترفيه، مع تزايد العديد من المعارض والأسواق الدولية وبالأخص الصناعات الإبداعية المتنوعة، وعلى أرضية هذا النسق القيمي برزت الإمارات ودبي بوصفها مقصدا لأمم وشعوب من مختلف أنحاء العالم؛ فهي تستقطب أكثر من ثمانية ملايين سائح سنويا، وفيها أكبر عدد من الشركات العابرة للقارات، وقدر كبير من الاستثمارات الإقليمية والدولية.

الفرع الثالث: المقومات التاريخية والأثرية

تشتهر الإمارات بوجود العديد من المعالم السياحية منها المعالم التاريخية والتراثية وتتنوع في أشكالها بين أطلال ومواقع أثرية؛ وهي في مجملها توضح أبعاد التاريخ الحضاري للسياح ودبي هي الوجهة الرئيسية للقيام بهذا النوع من السياحة فهي تحمل أهم المعالم منها[14]:

1) **متحف دبي في قلعة الفهيدي الأثرية:** هي أقدم مبنى في الدولة يرجع تاريخ إنشائها إلى عام 1789م؛ يتميز هذا المتحف الذي تم افتتاحه في عام 1971م بالمعارض الفنية التي تصور مختلف أنواع العمران القديم، كما يشمل أيضا عرضا حول الغوص للصيد الذي كان من بين عادات وتقاليد المجتمع الإماراتي وهذا ما يحفز السياح أكثر لزيارة هذه المنطقة للتعرف عليها.
2) **مدرسة الأحمدية:** تعد من المدارس الأهلية التي لعبت دورا مهما في تاريخ التعليم في إمارات الساحل وإمارة دبي وهي أول مدرسة شبه نظامية خرجت جيلا من العلماء والفقهاء الذين نهلوا من معينها الصافي، وارتووا مما تقدمه من معارف دينية ولغوية وتربوية أنشئت عام 1912م والتي تم تحويلها اليوم إلى متحف تعليمي.
3) **بيت الشيخ سعيد آل مكتوم:** يقع البيت على ضفاف الخور بمنطقة الشندغة بر دبي وهو يمثل حقبة هامة من تاريخ إمارة دبي حيث كان مقر الحاكم منذ 1896 حتى 1958 إضافة إلى طبيعة تكوينه المعماري وحجمه الإنشائي وتشكيله التصميمي مما جعل منه تعبيرا متميزا عن الشخصية المعمارية التقليدية في دبي، وأصبح اليوم أيقونة سياحية تستقبل السياح والزوار على مدار السنة، للتعرف على العديد من الجوانب وتفاصيل الحياة والمجتمع التقليدي في دبي.

[14] www.visitdubai.com

4) **خور دبي**: : قد تُعرف دبي بتألّق أبراجها الشاهقة، إلا أنّ خورها كان وسيبقى القلب الحقيقي للمدينة، يُعدّ مصب المياه المالحة نقطة أساسية لممارسة الأشكال الرئيسية لاقتصاد دبي في ذلك الزمن، أي الغوص بحثًا عن اللآلئ وصيد الأسماك، أمّا اليوم فتُعتبر المنطقة شاهدًا على تاريخ الإمارة، إذ تحتضن متحف والأزقة المتعرّجة.

الفرع الرابع:مقومات الخدمية

تعتبر الإمارات من أبرز الدول في العالم لما تملكه من مقومات خدمية مميزة جدا حيث تمتلك عدد جد هائل من الفنادق في مختلف أنحاء الدولة ومن بين أشهر هذه الفنادق التي تعد من أبرز معالم السياحة في الإمارات عامة ودبي خاصة وهي:

- **برج خليفة**: يشقّ برج خليفة عنان السماء بارتفاع 828 مترًا، ممّا منحه لقب أعلى مبنى في العالم حتى الآن، وهو يجمع بين الفن الراقي والجمال الهندسي والتراث العريق، يحتوي برج خليفة على مكاتب تبلغ مساحتها آلاف الأمتار إلى جانب 900 وحدة سكنيّة خاصّة وفندق أرماني الذي يشمل 160 غرفة، تضمّ قمة البرج في الطابق 124 منصّة للمراقبة في الهواء الطلق، وأحدث إضافة تمّت للبرج هي منصّة "في عنان السماء" التي حطّمت الأرقام القياسيّة بمناظرها الأخّاذة وهي تقع في الطابق 148، وفي الطابق 122، يقع مطعم أتموسفير الأنيق الذي يعدّ أعلى مطعم في العالم ويتميّز بإطلالته الرائعة وقائمة الطعام التي لا تقلّ عنها روعة، كما يعتبر برج خليفة جنّة عشاق الفنون في العالم فهو يضمّ أكثر من 1000 عمل فنّي أبدعه فنانون من الشرق الأوسط وفنانون عالميّون خصّيصاً للبرج.
- **برج العرب**: يعدّ فندق برج العرب المصمّم على شكل شراع رمزًا بارزًا في دبي العصريّة، كما يُعدّ البرج الحاصل على لقب أفخم فندق على مستوى العالم، أحد أهمّ وأشهر المعالم السياحيّة بالمنطقة، تم تأسيس الفندق على جزيرة صناعية مثلّثة الشكل، وهو مصمّم على شكل شراع يرتفع 321 مترًا فوق سطح البحر ممّا جعل ردهة الفندق الأطول عالميّاً، يضع فندق برج العرب معايير قياسيّةً جديدة في قطاع الضيافة تعدّ هي الأعلى على الإطلاق، حيث يشتمل على مطعم تحت الماء داخل الأكواريوم، والذي يمكن الوصول إليه عن طريق رحلة قصيرة بالغواصة تحت الماء، إلى جانب أسطول من سيارات رولز رويس في الفناء الأمامي، ومهبط الطائرات الشهير الذي استضاف الكثير من الفعاليات الرائعة.
- **نخلة جميرا**: تعد من أكبر الجزر الاصطناعية في العالم وهي انتصار للإبداع البشري؛ يستمتع السكان المحليون والسياح على حد سواء بباقة كبيرة من الفنادق الفاخرة في النخلة، على غرار والدورف أستوريا، وفيرمونت، وون آند أونلي، وجميرا زعبيل سراي والأبرز على الإطلاق فندق أتلانتس النخلة الأسطوري كما أن الوصول إلى النخلة ولا أسهل مع عبور خط حديدي أحادي أسفل القناة التي تتصل بنظام الترام البري.

الفرع الخامس: المقومات السياحية الحديثة

تشمل كل المقومات التي تخص:

- المؤتمرات (بيئية...)
- المقومات الترفيهية (المتنزهات، مراكز الترفيه).
- المقومات العلاجية(مدينة دبي الصحية، مدينة الشارقة للرعاية الصحية) .
- المعارض (مثل النافورة الراقصة، دبي الأوبرا...)
- التسوق (دبي مول، مرسى دبي...)
- الرياضة (شاطئ كايت بيتش...)

المطلب الثالث: الاستراتيجيات المتبعة من طرف الإمارات العربية المتحدة في تطوير السياحة

قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بإعداد عدة استراتيجيات وخطط، وذلك تطبيقا لأفضل الممارسات العالمية في مجال التخطيط العالمي، ولتحقيق أهداف القيادة الرشيدة للدولة وأطلقت الحكومة رؤية الإمارات 2021 والتي تهدف إلى جعل دولة الإمارات واحدة من أفضل دول العالم، وأكبر وجهة سياحية عالميا، بغي تحقيق هذا الهدف تم إطلاق الأجندة الوطنية والتي تضم مؤشرات الأداء الرئيسية وهي بمثابة دليل للدولة في مسيرتها للوصول إلى ما تصبو إليه وأهم هذه الاستراتيجيات التي كانت وستكون عامل التي تعمل على تبني خطة إستراتيجية محددة البرامج والمشروعات، فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية وفق مبادئ التطوير المستدام، وخدمة الاحتياجات المستقبلية للدولة، والعمل وفق مبدأ مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في تطوير وتنمية الوجهات السياحية، اعتماد النماذج الاستثمارية للاستثمار في مشروعات البنية التحتية التي تراعي الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلين التي تراعي تطوير البنية الأساسية بصورة مستدامة تخدم كلا من المواطنين والسائحين، ومن أهم هذه الإستراتيجيات التي اتبعتها الإمارات العربية المتحدة هي:

الفرع الأول: إستراتيجية الصحة في دبي

تم تصميم إستراتيجية الصحة في دبي لتكون منسجمة ومتناغمة مع رؤية دبي 2021؛ والهادفة إلى أن تصبح دبي رائدة عالميا في تقديم الرعاية الصحية حسب معايير الجودة العالمية وذلك من خلال تبني نماذج الرعاية المبتكرة والمتكاملة، وتتكون هذه الإستراتيجية من 15 برنامج من بينها برنامج السياحة العلاجية التي يركز فيها على الترويج لعملية تطوير السياحة العلاجية في دبي وجعلها وجهة علاجية عالمية رائدة في دولة الإمارات؛ وذلك بتطوير منظومة تقديم خدمات السياحة العلاجية، وتطوير بنية قانونية صلبة للسياحة العلاجية، وإنشاء هياكل تنظيمية، وتطوير بيئة جاذبة للسياحة العلاجية، كما يوجد برنامج الاستثمار والشراكات الذي يعزز القدرة التنافسية ويشجع على تنفيذ الاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الصحة في دبي الذي سيجعل من دبي عاصمة السياحة العلاجية لمراعاة الإمارات في استراتيجيات برامجها التنفيذية المكانة الدولية التي تتمتع بها كما قد راعت بتقديم نموذج صحي عالمي ومن الطراز الأول[15].

الفرع الثاني: إستراتيجية عجمان

تركز إستراتيجية عجمان 2021 على بناء مجتمع سعيد يساهم في بناء اقتصاد أخضر، تحفزه حكومة متميزة منسجمة مع رؤية الإمارات 2021، والأجندة الوطنية، وروح الاتحاد، وتبين أن الاقتصاد الأخضر هو حركة اقتصادية نشطة، تساهم في دفع مسيرة التنمية المستدامة، لتحقيق الرفاهية والازدهار في كافة مجالات الحياة؛ تشجعه في ذلك سياسات وحوافز حكومية عصرية وشاملة حيث ترتكز حكومة عجمان على عدد من مسارات العمل الإستراتيجية لبلوغ أعلى مستويات التنمية من خلال أداء حكومي متميز وقطاع اقتصادي نشط من بين هذه المسارات الارتقاء بأداء وقدرات خمسة قطاعات اقتصادية مختارة من بينها السياحة؛ وذلك بوضع وتنفيذ سياسات قطاعية تتناغم مع السياسات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة المعتمدة على قاعدة تنويع مصادر الدخل، وبما يؤدي إلى زيادة مساهمة عجمان في إجمالي الناتج المحلي للدولة من خلال تطلعها لاستقبال 000 800 نزيل في الفنادق والشقق الفندقية ومجموع 000 200 2 ليلة نزلاء، الفنادق بزيادة نسبتها 64% مما يعكس التقدم الإيجابي في التنمية السياحية الشاملة والهادفة إلى الوصول لسياحة مستدامة[16].

[15] حكومة دبي، هيئة الصحة بدبي، **إستراتيجية الصحة في دبي 2016-2021**

[16] البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة

الفرع الثالث: إكسبو دبي

ستستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة معرض إكسبو الدولي بدبي عام 2021 نظرا لموقعها المثالي الذي يعد مركزا لتبادل الأفكار والثقافات؛ حيث يعرف إكسبو أنه أضخم تجمع لكبرى الشركات والصناعات والشخصيات الذي سيجمع أكثر من 180 دولة وجمهورا دوليا يضم الملايين لمدة ستة أشهر، ويعتبر منصة للدول لعرض مشاريعها وابتكاراتها ومعالجة القضايا المهمة واستعراض الحلول الإبداعية معا، وقد ربطت كل القطاعات بإمارة دبي والمنطقة خططها لتطوير أعمالها لقدوم الإكسبو وقد جعلت كل الشركات المستقبلية العاملة في القطاع العام والخاص تضع خطط خماسية تتناسب في تطلعاتها وأهدافها مع رؤية الإكسبو حيث ستستضيف دبي 25 مليون سائح خلال فترة المعرض و تخلق 277 ألف فرصة عمل جديدة وتستثمر أكثر من 38 مليار درهم في بناء بنيتها التحتية للاستعداد لهذا الحدث التاريخي حيث سيساعد على تعزيز قطاعات الاقتصاد والسياحة والفنادق في المدينة إلى جانب ترسيخ مكانة دبي كمركز عالمي لاغتنام الفرص، وتحت شعار "تواصل العقول وصنع المستقبل"، تعتبر إمارة دبي هي المدينة الأولى في الشرق الأوسط التي تستضيف معرض إكسبو، وسيكون له بلا شك تأثير كبير على اقتصاد مدينة دبي، كما أن سوقا السياحة والفنادق سيكونان من بين أكثر القطاعات استفادة من هذا الحدث[17].

الفرع الثالث: جزيرة النور بالشارقة

يأتي افتتاح جزيرة النور كجزء من جهود هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير "الشروق" المتواصلة والرامية إلى تطوير المشاريع وطرح المبادرات التنموية التي تخدم القطاع السياحي وتسهم في حقيق ما تتطلع إليه الشارقة في زيادة معدلات تدفق السياح إليها بما يحقق رؤية إمارة الشارقة التي أطلقتها هيئة الإنماء التجاري السياحي في الشارقة لتعزيز قطاع السياحة بالإمارة للوصول إلى عشرة ملايين سائح بحلول عام 2021م، وتعمل "شروق" على تنفيذ وتطوير مشاريع سياحية وترفيهية لتعزيز النشاط السياحي والتجاري في إمارة الشارقة وتحسين جودة الحياة للمقيمين فيها والسياح بما يسهم في تنميتها اجتماعيا وثقافيا وبيئيا واقتصاديا، وقد قامت الهيئة منذ انطلاقتها في عام 2009 بتطوير العديد من المشروعات الضخمة التي أصبحت من الوجهات السياحية والترفيهية الأكثر جذبا للسياح في المنطقة[18].

الفرع الرابع: إستراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي القيادة

تهدف إستراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي القيادة لتحويل 25 في المائة من إجمالي وسائل النقل في دبي لذاتية القيادة بحلول عام 2030، ومن المتوقع أن تحقق الإستراتيجية 22 مليار درهم إماراتي بشكل عائدات اقتصادية سنوية في العديد من القطاعات من خلال خفض تكاليف النقل وتوفير مئات الملايين من الساعات المهدورة في وسائل النقل

[17] التخطيط لإكسبو الثنائي، التقرير السنوي لعام 2016 لحدث "إكسبو 2020 دبي

[18] مؤسسة زايد الدولية للبيئة، شؤون البيئة والمجتمع، **مجلة البيئة والمجتمع**، الإمارات العربية المتحدة، العدد 155، يناير 2016، ص34

التقليدية حيث أن هذه الإستراتيجية تشكل مرحلة مكملة لسلسلة من الإنجازات وتترافق مع إطلاقنا إستراتيجية دبي للطاقة النظيفة وتدشين المرحلة الثانية لأكبر مجمع طاقة شمسية في العالم، لجعل من دبي مكانا مستداما للعيش تتمتع فيه أجيال المستقبل بأرقى الخدمات الذكية في بيئة مستدامة، حيث تضع لبنة جديدة لمدن المستقبل تتمثل في أنظمة المواصلات القائمة على تكنولوجيا التنقل ذاتي القيادة[19].

[19] إستراتيجية دبي للتنقل الذكي، بوابة الإمارات العربية المتحدة

المطلب الرابع: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

جاء في تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي لعام 2017 بيانات حول نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة ومن المتوقع أن يواصل نموه حتى عام 2027م، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (5): يوضح نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2016

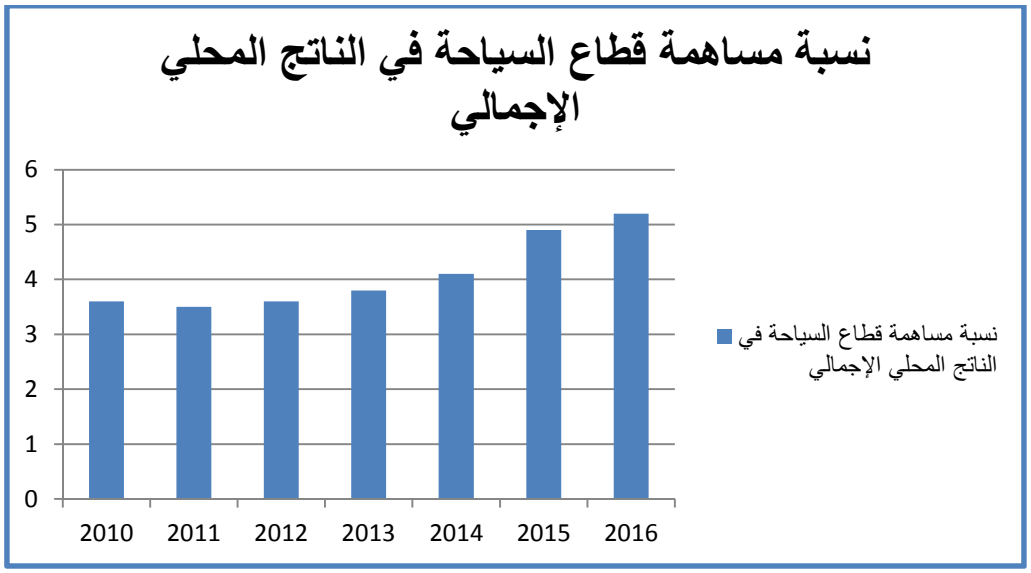

المصدر: world travel & tourism council, travel & tourism economic impact 2017 united arab emirates

نلاحظ من خلال الشكل التزايد المستمر في نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي حيث ساهم عام 2010م ب 3,6% ليرتفع خلال الخمس سنوات لتصل مساهمته عام 2016م إلى 5,2% بمبلغ 68,5 مليار درهم إماراتي، من المتوقع أن تنمو المساهمة المباشرة للسياحة والسفر إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10,4٪ عام 2027 أي بقيمة نقدية تقدر ب 234,2 مليار درهم إماراتي؛ وهذا راجع للنشاط الاقتصادي الذي تولده الصناعات مثل الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران وغيرها من الخدمات ويشمل أيضا أنشطة المطعم وصناعات الترفيه المدعومة مباشرة من السياح.

خلاصة:

حقق القطاع السياحي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات السابقة إنجازات عديدة، رسخ بها موقعه على خريطة السياحة العالمية، ورجع هذا للمقومات السياحية التي تتمتع بها الدولة، ومن المتوقع أن تظل دولة الإمارات وجهة رئيسية للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة في مجالات السياحة والترفيه والبنية التحتية والعقارات، يدعمها في ذلك عدة عوامل تحضى بها و تتمتع بها الدولة وإتباعها لعدة استراتيجيات ساهمت في ترقية القطاع الذي أثبتت النتائج أنه يساهم في زيادة إيرادات الدولة والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة

الخاتمة:

خلال عقدين ونصف من الزمن حققت الإمارات العربية المتحدة حضورا فاعلا ومؤثرا على الخريطة السياحية العالمية، بل تفوق على الكثير من الدول التي سبقتها في ولوج عالم السياحة بعشرات السنين.

حيث تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة ببنية سياحية متطورة، واستطاعت ابتكار وسائل جذب غير مسبوقة شجعت السياح على ارتيادها، حيث تبذل دولة الإمارات العربية المتحدة جهودا واسعة في تطوير مرافقها السياحية المختلفة لإشباع رغبات السياح؛ يدعمها في ذلك عدد من العوامل أهمها الاستقرار السياسي والأمني الذي يشكل حاضنة وملاذا آمنا للاستقرار الأجنبي المباشر ، والتوجه الاستراتيجي بانتهاجها لعدة سياسات أهمها فوز الإمارات بتنظيم إكسبو 2020 ما يزيد تحفيز الشركات العالمية نحو مزيد من الاستثمار بمشروعات البنية التحتية من المشروعات في جميع أنحاء الإمارات، فضلا عن أن المنطقة الخليجية وخصوصا الإمارات العربية المتحدة بموقعها الاستراتيجي المتميز تعد مفترق طرق التجارة العالمية وهو ما يضيف لميزاتها النسبية كمكان مفضل للاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى الحوافز المقدمة من طرف الدولة التي تسمح لقطاع الأعمال بممارسة أنشطتهم بسهولة ويسر وأهمها إعداد قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر المناخ والإطار القانوني والحماية اللازمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وينظم تدفقاتها ويتيح الملكية الأجنبية لما يصل إلى 100%من الشركات خارج المناطق الحرة.

اختبار الفرضيات:

حسب ما توفر لدينا من بيانات ومعلومات تخص الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة في الإمارات العربية المتحدة فقد توصلنا في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إدراجها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: خاطئة

احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الـ 30 عالميا من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2017، متقدمة 5 مراتب عن ترتيبها في عام 2016 مما جعلها تحتل المرتبة الأولى عربيا.

الفرضية الثانية: صحيحة

ساهمت المقومات السياحية التي تمتلكها الإمارات العربية المتحدة في ترقية القطاع السياحي والنهوض به مما جعلها من أهم الوجهات السياحية العالمية التي يسعى السياح إلى ارتيادها من خلال تحفيزهم لتنوع وتطور مرافقها السياحية.

الفرضية الثالثة: صحيحة

ساهمت السياحة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة الدراسة 2010-2016 حيث كانت مساهمتها لعام 2010 بنسبة تقدر ب 3,6%، وارتفع حتى 5,2% عام 2016، حيث جاء في تقرير مجلس

السياحة والسفر العالمي أنه من المتوقع أن يواصل نموه حتى عام 2027 لتقدر نسبة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ب 12% لعام 2027.

الفرضية الرابعة: صحيحة

نجحت الإمارات العربية المتحدة في ترقية القطاع السياحي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال العوامل المحفزة لاستقطابه وبدوره يؤدي إلى استحداث برامج مبتكرة لتطوير بنية أساسية تكون قادرة على دعم نمو المشروعات الاستثمارية السياحية.

الفرضية الرئيسية: صحيحة

ساهمت الاستراتيجيات التي وضعتها الإمارات العربية المتحدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية القطاع السياحي؛ وذلك من خلال انتهاجها لسياسة تنويع الدخل والتحول نحو الاقتصاد المعرفي المستند إلى البحوث والابتكارات، والتطورات الجارية التي دعمت القطاع السياحي وساهمت في ترقيته.

نتائج الدراسة:

1- تمنح الإمارات العربية المتحدة العديد من التسهيلات والامتيازات القانونية والجبائية، التي تحرر الاقتصاد والتعاملات، فنجد نسب ضرائب منخفضة جدا، وتحرير كامل لرؤوس الأموال دخولا وخروجا من وإلى الإمارات، إضافة إلى الإجراءات القانونية والإدارية سريعة وفعالة، بالإضافة إلى مناخ استثماري محفز، وبنى قائمة على التطور التكنولوجي العالمي، كل ذلك جعلها أكثر السياسات العالمية والمناطق تحفيزا وجذبا للمستثمرين.

2- تعد الإمارات العربية المتحدة من المناطق التي تعرف استقطابا كبيرا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يبرز تطور رصيد هذه الاستثمارات في الإمارات من سنة إلى أخرى.

3- احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي مجال السياحة.

4- نظرا للأهمية التي يحضى بها قطاع السياحة في الإمارات العربية المتحدة عملت الاستراتيجيات المتبع من طرف الدولة على ترقيته وجعله من أهم القطاعات المساهمة في تنمية الاقتصاد.

5- تمثل الاستثمارات السياحية مصدر هام من مصادر العملات الأجنبية لارتباط السياحة بالعديد من القطاعات الإنتاجية الأخرى كالبناء، الزراعة، الصناعة، القطاعات الخدمية الأخرى.

6- نجد وضعية الإمارات العربية المتحدة ضمن مؤشرات التنافسية السياحية لعام 2016 ضمن المركز 5 عالميا في محور البنية التحتية الكلية (البرية، الجوية، البحرية).

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **أولا: الكتب**

1) زيد منير سلمان، **أساسيات تنظيم الرحلات السياحية**، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2016.

2) عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2014.

3) عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، ط4، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.

4) فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية _الواقع والتحديات_**، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة 2008.

5) ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

6) نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

7) مصطفى يوسف كافي، **جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

8) مصطفى يوسف كافي، **مدخل إلى صناعة السياحة والتنمية الريفية**، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

9) مصطفى يوسف كافي، **السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات والاتصالات وعولمة السياحة**، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017.

10) منال شوقي عبد المعطى احمد، **جغرافية السياحة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011.

11) نعيم الظاهر، **مبادئ السياحة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

12) نعيم اوعيل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر (1998-2005)**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2012.

13) وطفة ضياء ياسين، حماية **حق الانسان في العمل في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2014

14) مسعداوي يوسف، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

- **ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية**

15) عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائر (1996-2005)**، **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2008/2007.

16) كاكي عبد الكريم، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، شهادة ماجستير في التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010.

17) مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة _دراسة حالة الجزائر_**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 2005.

18) صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي _دراسة حالة الجزائر_ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتاتورية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، سنة 2013/2012.

- **الملتقيات والندوات العلمية:**

19) حمزة محجوبي، التفاعل الديناميكي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر _دراسة قياسية للفترة الممتدة بين (1989-2015)، المؤتمر الدولي العلمي المحكم الثاني تحت عنوان " **أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة**"، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، سنة 2016.

20) محمد العطا عمر، صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية، الندوة العلمية بعنوان "**أثر الأعمال الإرهابية على السياحة**"، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، سوريا، 2010.

21) أحمد صكوشي ، "أثر الأمن على التنمية السياحية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: **السياحة رهان التنمية المستديمة (دراسة تجارب بعض الدول)**، يومي 24-25 أفريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2012.

- **الجرائد والمجلات:**

22) أحمد ماجد، **دراسة اقتصاد** الإمارات مؤشرات مصطفى أحمد السيد مكاوي، **الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 193، أبو ظبي، 2014،

23) عبد اللطيف شهاب زكري، الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي –دراسة عن إقليم كردستان العراق- ، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 41 ، 2014

24) سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر- **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد3، العدد 2، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، 2017.

25) عبد الرزاق مولاي لخضر،متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد 4، جوان 2016.

26) أحمد ماجد، **دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة أعمال عالمية**، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث، اغسطس2016م.

27) تراري مجاوي حسين، **التفاعل الدينامي بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة (1990-2013)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7-2016.

28) عدلي زهير، مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد 32-2015

29) مؤسسة زايد الدولية للبيئة، شؤون البيئة والمجتمع، **مجلة البيئة والمجتمع**، الإمارات العربية المتحدة، العدد 155، يناير 2016.

30) مصطفى أحمد السيد مكاوي، **الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 193، أبو ظبي، 2014.

31) آخر مقالات تجارة واستثمار بتاريخ 23 يناير 2017، الإمارات أكبر ثاني اقتصاد عربي خلال 2016 https//aliqtisadi.com

- **التقارير:**

32) التقرير الإحصائي السنوي، لمناخ الاستثمار 2017، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.

33) مناخ الاستثمار في الدول العربية،2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

34) الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

35) التقرير السنوي لصندوق النقد العربي 2017.

36) حكومة دبي، هيئة الصحة بدبي، **إستراتيجية الصحة في دبي 2016-2021**.

- **مواقع الانترنت:**

37) البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة

38) https://www.sobha-me.com/

39) Apar Industries LTD

40) http://www.acwapower.com/ar/

41) http://www.china-hei.com/en/Tpl/Company/company-1.php

42) https://www.accorhotels.com/fr/france/index.shtml

43) www.visitdubai.com

- **مواقع أجنبية:**

44) Bank mondial (http://www.banquemondiale.org/)

45) world travel & tourism council, travel & tourism economic impact 2017 united arab emirates.

46) Toriana scheidhofer, the opportunities and challenges of foreign direct investment in the united arabemirates, submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of bachelor od science in bisiness adminisration, state university of new york, empire state college, 2017.

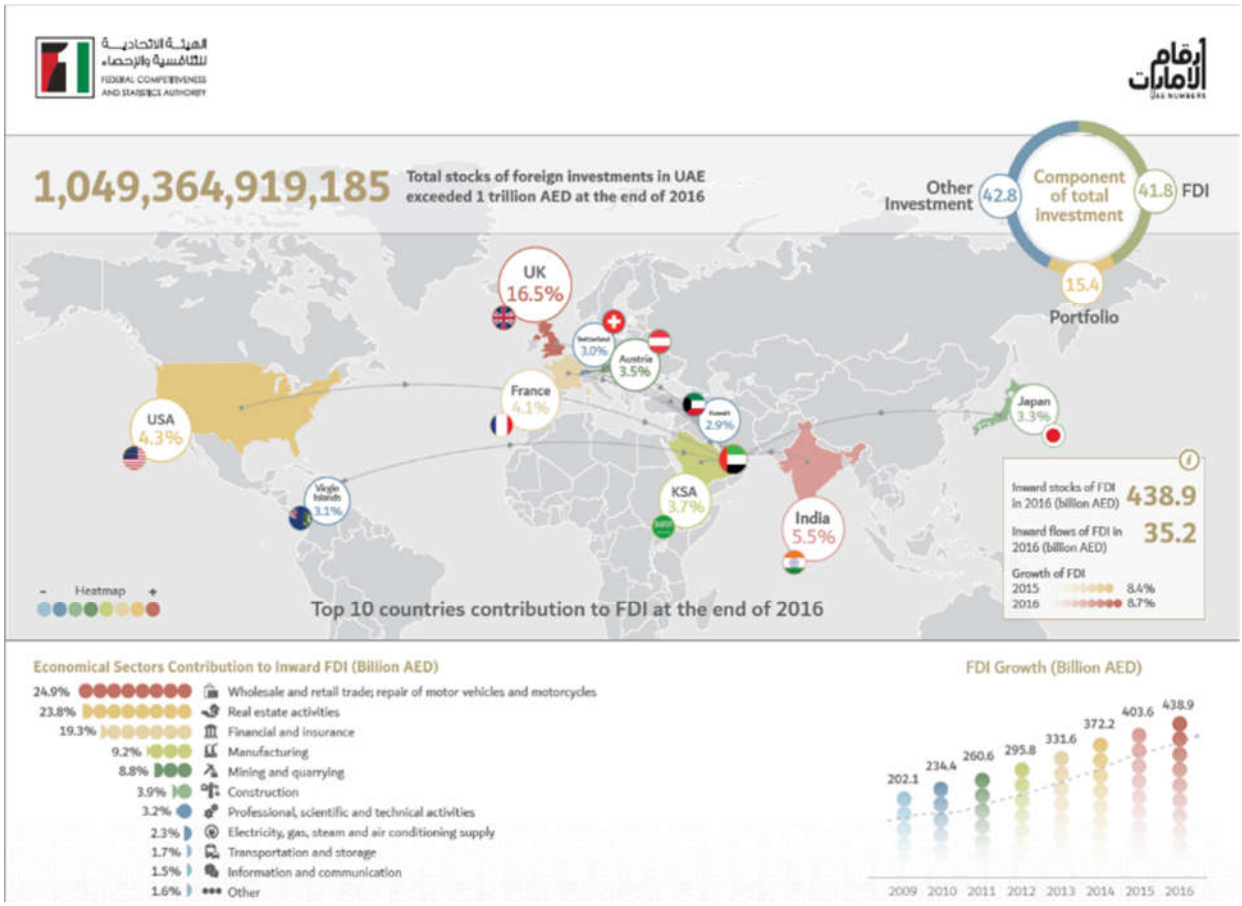
الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS AND STATISTICS AUTHORITY
أرقام الإمارات
1,049,364,919,185
Total stocks of foreign investments in UAE exceeded 1 trillion AED at the end of 2016
Other Investment 42.8
Component of total investment
41.8 FDI
15.4 Portfolio
UK 16.5%
Switzerland 3.0%
Austria 3.5%
France 4.1%
USA 4.3%
Kuwait 2.9%
Japan 3.3%
Virgin Islands 3.1%
KSA 3.7%
India 5.5%
Inward stocks of FDI in 2016 (billion AED) 438.9
Inward flows of FDI in 2016 (billion AED) 35.2
Growth of FDI
2015 8.4%
2016 8.7%
- Heatmap +
Top 10 countries contribution to FDI at the end of 2016
Economical Sectors Contribution to Inward FDI (Billion AED)
24.9% Wholesale and retail trade; repair of motor vehicles and motorcycles
23.8% Real estate activities
19.3% Financial and insurance
9.2% Manufacturing
8.8% Mining and quarrying
3.9% Construction
3.2% Professional, scientific and technical activities
2.3% Electricity, gas, steam and air conditioning supply
1.7% Transportation and storage
1.5% Information and communication
1.6% Other
FDI Growth (Billion AED)
202.1
234.4
260.6
295.8
331.6
372.2
403.6
438.9
2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016

الملحق (1)